

بسم الله الرحمن الرحيم
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
كلية اللغات

المسائل الخلافية بين الأُخفش والأُوسط وسيبويه

Controversial Grammatical Issues between Akhfash Alawsat and Sibawayh

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إشراف الدكتور
محمد علي أحمد عمر

إعداد الطالبة
إجلال محجوب الطيب



الاستهلال

قال تعالى:

﴿إِنَّا عَرَصْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَيُّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا
وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾



سورة الأحزاب، الآية 72

إهداء

إلى من يسعد قلبي ببقاياها إلى روضة الحب التي تثبت أزكى الأزهار

أمي...

إلى من دفعني إلى العلم وبه ازداد افتخاراً

أبي...

إلى الذين كانوا عوناً لي في بحثي هذا ونوراً يضيء الظلمة التي كانت تقف أحياناً في
طريقي

أساتذتي...

إلى من هم أقرب إليّ من روعي ومنهم استمد عزتي وإصراري

إخوتي...

إلى من أنسني في دراستي وشاركني همومي تذكراً وتقديراً

زملائي...

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾... انطلاقاً من هذا التوجيه الرباني العظيم، أشكر الله عز وجل، الذي وهبني الصحة والعافية حتى أتممت هذا البحث الذي بين أيديكم، وأصلي وأسلم على رسوله الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، والهادي إلى سواء السبيل، وعلى آله وأصحابه الطاهرين، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.

ثم أتقدم بالشكر والتجلة لأستاذي الفاضل، صاحب العلم الغزير والتواضع الجم، الدكتور/ محمد علي أحمد عمر، الذي أعانني بوقته وإرشاداته، التي كان لها أثراً كبيراً في توجيهي إلى هذا البحث بهذه الصورة الجيدة، فجزاه اله عني خير الجزاء على حسن صنيعه وحسن معاملته.

وأقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، على إتاحتها لي هذه الفرصة، وأخص بالشكر أستاذي د. فضل الله النور، الذي لم يبخل عليّ بعلمه. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى رئيس قسم اللغة العربية د. أبو حنيفة.

والشكر إلى أفراد أسرتي الكريمة على دعمهم المادي والمعنوي، وخالص شكري للخال/ محي الدين التاي - الذي وقف بجانبني وساندني.

والشكر والتقدير إلى كل من أسهم وساعد في إخراج هذا البحث.

والشكر أولاً وأخيراً لله رب العالمين.

مستخلص البحث

تكمن أهمية موضوع هذا البحث في إبراز مواطن الخلاف بين الأخفش وسيبويه العلمية، فقامت بدراسة حياتهما دراسة شاملة من حيث المولد، والنشأة، والصفات، ورأي العلماء فيهما ومصنفاتهما.

وعمدتُ إلى مقارنة آرائهما النحوية في مسائل النحو وقضاياها، متبعة في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي، منتهية إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

- بناء مسائل خلاف الأخفش عن سيبويه في النحو والصرف بناءً محكماً موضحاً بالشرح والاعتلال.
- وجود فوائد جلية لتعدد الآراء النحوية، منها: تبصير المتخصصين وإكساب الدارسين المهارة في استخراج الرأي الأرجح والمرجوح؛ مما يؤدي إلى شذذ عقولهم وإعمالها.
- كشف مدى الاختلاف بين البصريين فيما اختلف فيه الشيخان.

Abstract

The study aimed to highlight biographies and scholarly contributions of Al Akhfash and Sibawayh. The researcher has traced their lives and works and the opinions of the grammarians on their books.

Adopting descriptive analytical approach, the researcher has compared and contrasted the views over controversial grammatical matters and concluded that:

- Akhfash's difference with Sibawayh over grammatical issues were well clarified and demonstrated and supported with explanation and reasoning.
- There are great advantages resulting from the diversity of opinions over grammatical issues. Different opinions will enlighten learners and provide them skills to arrive at pre dominant and warm up their minds and thoughts.
- The study has demonstrated the differences between the scholars of Basra over grammatical matters, which are controversial to Al Shaykhan.

المقدمة:

اللغة العربية هي لغة القرآن ويطلق عليها لغة الضاد وهي بحر كبير ينهل منه جميع من يتحدث اللغة العربية ولكن هناك كثير من العلماء أغنوا اللغة العربية بدراساتهم ووضعهم لقواعد اللغة، وقد بذلوا في سبيلها كل غالٍ ونفيس حتى غدت أغنى لغات العالم بمفرداتها وأساليبها.

ومن هؤلاء العلماء الأخفش وسيبويه وهما من طبقات النحويين البصريين الذين كان لهم حظاً عظيم في بناء صرح النحو شامخاً تعتر به الأجيال جيلاً بعد جيل.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دعنتني أن أتحدث عن المسائل الخلافية بين الأخفش الأوسط وسيبويه.

1. كثرة ذكر الخلاف بين الأخفش وسيبويه في كتب النحو.
2. متابعة الكوفيين للأخفش الأوسط في مخالفته سيبويه.
3. إن دراسة المسائل الخلافية فيها إيقاظ الفكر وتوسيع المدارك للباحث والقارئ.

أهمية البحث:

يُظهر هذا البحث قيمة مخالفات سيبويه للأخفش الأوسط، ومدى اختلاف البصريين أنفسهم إذ كل من سيبويه والأخفش علم بارز من أعلام مذهب البصرة، ومذاهب البصريين إزاء المشاكل اللغوية، ومواقف النحاة إزاء المشكلات من مسائل النحو واللغة إذ كان بعض مسائل الخلاف بين سيبويه والأخفش من أهم موضوعات الجدل بين البصريين والكوفيين.

منهج البحث:

طبيعة هذا البحث تقتضى أن يكون منهجه هو المنهج الوصفي الاستقرائي لأنه يعتمد على جمع النصوص وتحليلها في تنفيذ خطة البحث فقد جمعت الباحثة مسائل الخلاف بين الأخفش وسيبويه من المصادر المعتمدة، فقد اتبعت الخطوات الآتية:

1. جمع مادة البحث ومن ثم توزيعها للدراسة على أكثر من فصل.
2. توثيق معلومات البحث ورد كل قول لصاحبه.
3. الرجوع إلى المصادر المتخصصة في النحو وكتب اللغة.
4. الترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في أثناء الدراسة.
5. وضع الفهارس الفنية التي تساعدني على الحصول على معلومات البحث.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع هذه الدراسة .

1. رسالة بعنوان (الأخفش ونماذج من مخالفاته النحوية المذهب البصري، وهو بحث تكميلي مقدم لنيل درجة التخصص الأولى (ماجستير) في النحو والصرف من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، إعداد الطالب خوجلى بشير محمد أبو جولة، إشراف د. عبد الله بريمة فضل 1990م تناول فيها أصل الخلاف النحوي والخلاف بين المذهبين والخلاف في المذهب الواحد، وتحدث في ما خالف فيه المدرسة البصرية ووافق فيه الكوفية تتمثل في المنصوبات والمرفوعات والمجرورات، والمبنيات، والضمائر، والتوابع ، والحروف.
2. رسالة بعنوان (آراء الأخفش النحوية والصرفية من خلال كتابه معاني القرآن) بحث مقدم لنيل الماجستير في النحو والصرف، من جامعة أم درمان الإسلامية، إعداد الطالب هشام بدر موسى، إشراف الدكتور: مصطفى محمد الفكي 1997م تطرق الباحث إلى الحديث عن الأخفش وحياته وآثاره العلمية ومنهجه النحوي ودراسة تحليلية شاملة لكتاب معاني القرآن مبيناً آراءه النحوية والصرفية.
3. رسالة بعنوان ظاهرة المخالفة عند النحويين، دراسة تحليلية وصفية، وهو بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف، من جامعة القرآن

الكريم والعلوم الإسلامية، إعداد الطالب . صلاح النعيم إبراهيم على، إشراف د.
محمد الإمام إبراهيم وفيه تطرق الباحث لمفهوم الخلاف النحوي ونشأته وأسباب
الخلاف النحوي ونشأة المذاهب النحوية حيث المخالفة في المرفوعات،
المنصوبات، المجزورات.

الفصل الأول: حياة الأخفش وسيبويه

المبحث الأول: حياة سيبويه وآثاره العلمية

سيبويه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، وكان مولى لبني الحارث بن كعب بن عمر بن علة بن مالك بن أدد، وقيل لآل الربيع بن زياد وكان يكنى بـ(أبي بشر) وبـ(أبي الحسين) وبـ(أبي عثمان) ولكن اشتهر بكنيته الأولى. لقبه:

اختلف في تفسيره، قيل معناه رائحة التفاح وأن أمه كانت ترقصه في صغره، وقيل: كان من يلقاه لا يزال يشم منه رائحة الطيب، فسمى بذلك.

ويرى (كرنكو) krenkow إن هذه الكلمة كانت تنطق سيبوى (seboe) وأنها كانت عبارة تحمل معني التدليل والإعزاز وتدل على التفاحة الصغيرة، وقيل معناها ثلاثين رائحة، أي الكثير العطر. وقال إبراهيم الحربي: سمي سيبويه لأن وجنتيه كانتا كأنهما تفاحتان، وكان في غاية الجمال⁽¹⁾. مولده ونشأته:

لم أعثر على تاريخ ولادته ولم تذكر المصادر تاريخاً محدداً لولادته، وأما إذا دققنا النظر في أخبار الذين أخذ منهم العلم، أو كانوا أقرانه، رُجح أنه من مواليد العقد الرابع من القرن الثاني الهجري.

حدد الزركلي، ولادته بالسنة 148هـ ، 765م، أما مكان ولادته، ففيه خلاف، والراجح أنه وُلد في مدينة البيضاء في كورة اصطخر بفارس، ثم هاجر أهله إلى البصرة فتشأ بها، ودرس على علماء اللغة والنحو والحديث والفقه، ومن أشهرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي، وحماد بن سلمة ، ويونس بن حبيب البصري، وأبو زيد الأنصاري ، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر.

تلاميذه:

لأن القدر لم يمهل طويلاً حيث توفي في ريعان شبابه فلم يكن لسيبويه تلاميذ كثيرون، وكان من أبرز من تتلمذ على يديه ونجم عنه من أصحابه، أبو

(1) الكتاب ، لسيبويه ، ج 1 ، ص (6).

الحسن الأخفش الأوسط، وقطرب وهو أبو علي محمد بن المستنير، ويقال إنه إنما سُمي قطرباً لأن سيبويه كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول له: إنما أنت قطرب ليل والقطرب، دُويبة لا تزال تدب ولا تقتر⁽¹⁾.
آراء العلماء في سيبويه:

قال عنه ابن عائشة: كنا مع سيبويه النحوي في المسجد كان شاباً جميلاً نظيفاً، قد تعلق من كل علم بسبب وضرب في كل أدب بسهم مع حداثة سنه، وبراعته في النحو⁽²⁾.

قال أحمد بن معاوية بن بكر العليمي: أن أبي تحدث عنه فقال: عمرو بن قنبر قد رايته وكان حدث السن، كنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل، وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو وكانت في لسانه (حُبسة) ونظرت في (كتابه) فرأيت علمه أبلغ من لسانه⁽³⁾.

قال محمد بن يزيد المبرّد إذا أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : يقول له: هل ركبْتَ البحر، تعظيماً له واستصعاباً لما فيه.

قال المازني: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي⁽⁴⁾.

قال ابن النطاح: كُنت عند الخليل فأقبل سيبويه فقال: مرحباً بزائر لا يُمَلُّ، ذكر المخزومي أن الخليل لا يقولها لأحد إلا لسيبويه⁽⁵⁾.
منهجه في كتابه:

هو أول كتاب نحوي وصل إلينا لأن فيه عدداً من علوم العربية، كالنحو ، والصرف، والأصوات اللغوية، وغيرها ولكنه اعتمد على مصادر سابقة قيل أنه لما فارق عيسى بن عمر، لازم الخليل، سأله الخليل عن مصنفات عيسى بن عمر، فقال سيبويه: قد صنف نيفاً وسبعين مصنفاً في النحو، ولم يبق منها في الوجود

(1) الوافي بالوفيات ، للصغري ، ص (4-5).

(2) المنظم لأبن الجوزي ، ص (5/135).

(3) معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ص (5/124).

(4) الكتاب ، مرجع سابق ، ص (17).

(5) وفيات الأعيان ، لأبي العباس بن أبي بكر بن خلكان ، ص (406).

سوى مصنفين، أحدهما اسمه (الكامل) وهو بأرض فارس، و(الجامع)⁽¹⁾.
لم يهتم العلماء بكتاب غيره درساً وشرحاً وتعليقاً ونقداً ولم يُحظ أي كتاب
نحوي بشهرته⁽²⁾. والكتاب ليس فيه خطبة ولا خاتمة.

مميزات الكتاب:

1. استشهد بالقرآن الكريم.
 2. عدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف إلا قليلاً ولعل ذلك يعود إلى أن بعض الأحاديث نقلت بمعناها لا بلفظها، ولهذا السبب لم يستشهد به بعض النحاة، والدراسات اللغوية أثبتت صحة الاستشهاد به.
 3. استشهد بأشعار شعراء عصر الاحتجاج وهي نحو ألف شاهد.
 4. الإستهناد بأمثال العرب، وكلام العرب الفصحاء.
 5. إيجاز العبارة وغموضها، وقد اعتبره معاصروه صعباً.
- والسبب في صعوبته إنه وُضع للعلماء، قال ابن كيسان عَمَل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه بيتاً مشروحاً، وجعل فيه مشتبهاً، ليكون لمن استتبط ونظر فضل⁽³⁾. قال أيضاً (إن الفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألّفون مثل هذه الألفاظ، فأختصر على مذاهبهم⁽⁴⁾).
6. افتقاره إلى الترتيب المنظم في الأبواب، فهو يقدم أبواباً من حقها التأخير ويؤخر أبواباً من حقها التقديم.
 7. عرض القاعدة وامثلتها ممزوجة بالتعليلات ، وبيان وجه القياس مع عرض الآراء المختلفة في موضوع بحثه.
 8. طول عناوين الكتاب، وقد تكون غير مفهومة إلا بعد قراءة النص⁽⁵⁾.

(1) وفيات الأعيان ، المرجع السابق ، ص (406).

(2) المرجع نفسه ، ص (23).

(3) الكتاب ، مرجع سابق ، ص (19).

(4) خزنة الأدب، البغدادي ، ج 1 ، ص (371).

(5) الكتاب ، مرجع سابق ، ص (20).

وقد كان لكتاب سيبويه أثر واضح في ثقافة الذين جاؤا من بعده كما كان له تأثير في مؤلفاتهم النحوية. فالمغتضب وهو أضخم كتاب ألف في النحو بعد كتاب سيبويه جعل دعامته الأولى كتاب سيبويه⁽¹⁾.
وفاته:

توفي بقرية من قري شيراز يقال لها البيضاء في سنة ثمانين ومائة، وقيل سنة سبع وسبعين، وعمره نيف وأربعون سنة.
اختلاف علماء العرب في وفاته:

قال ابن نافع أنه توفي بالبصرة في سنة احدى وستين ومائة ، وقيل سنة ثمان وثمانين.

قال الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي إنه توفي سنة أربع وتسعين ومائة، وعمره اثنتان وثلاثون سنة وإنه توفي بمدينة ساوه.

قال أبو سعيد الطوال رايت على قبر سيبويه هذه الأبيات مكتوبة، وهي لسليمان بن يزيد العدوي (الكامل).

ذَهَبَ الْأَحِبَّةُ بَعْدَ طُولِ تَرَاوُرٍ وَتَأَى الْمَرَارُ فَأَسْلَمُوكَ وَأَقْشَعُوا
تَرَكُوكَ أَوْحَشَ مَا تَكُونُ بِفَقْرَةٍ لَمْ يُؤْنِسُوكَ وَكُرْبَةً لَمْ يَدْفَعُوا
قُضِيَ الْقَضَاءُ وَصِرْتَ صَاحِبَ حُفْرَةٍ عَنْكَ الْأَحِبَّةُ أَعْرَضَ وَتَصَدَعُوا⁽²⁾
صلة الأخفش سيبويه:

الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، وأستاذة سيبويه أساتذته وهو الطريق إلى كتاب سيبويه، ولكنه لما مات سيبويه لا يعلم أحد بكتابه.

علاقة سيبويه بالأخفش كانت ودية فلم يَحْكِ الأخفش شيئاً في إنكار مكانة سيبويه العلمية، بل كان يستعظمه وقيل إنه جاء سيبويه يناظره بعد أن برع، وقد ساعدت هذه العلاقة بين الأخفش وسيبويه على انتشار أفكار سيبويه، وعلى تكوين مذاهب ثابتة للبصريين إذ قرأ الكتاب إئمة من النحاة البصريين مثل الجرمي، والمازني على الأخفش، ثم قرأه المبرد على المازني، وأتخذ هؤلاء الكتاب مادة أساسية لمؤلفاتهم.

(1) الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية، حمدي على المهدي ، ج 1 ، ص (85).

(2) وفيات الأعيان ، مرجع سابق ، ص (407).

المبحث الثاني: حياة الأخفش

1. الأخفش حياته:

اسمه:

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المَجاشعي البُلخي البصري، وكان الأخفش الأوسط مولى لبني مجاشع بن دارم من تميم، فهو مجاشعي بالولاء، واصله من بلخ. سُمي بالأوسط سعيد بن مسعدة، لأنه كان قبله الأخفش الأكبر شيخ سيبويه هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، ويُعد الأخفش الصغير تلميذ المبرد هو أبو الحسن سليمان، والأوسط هو أشهرهم ذكراً ولذا ينصرف إليه الحديث عند ذكر كلمة الأخفش مجردة⁽¹⁾.

الخفش في اللغة ضعف في البصر مع صغر العينين⁽²⁾.

مولده:

في العقد الثاني من القرن الثاني للهجرة، مستنداً في ترجيحه.

صفاته:

لا أدري أكان الأخفش يصاب بالخفش حقاً، أم أنه لقب ألصق به بعد أبي الخطاب تشبيهاً له به، وحكى السجستاني أن شيخه أبا الحسن الأخفش كان أجلع، والأجلع هو الذي تنطبق شفاته.

ويتسم الأخفش الأوسط بجرأة أدبية ظاهرة، ويشهد له بذلك ما جرى بينه وبين الكسائي وأصحابه بعد المسألة الزنبورية المشهورة، ويؤيد هذه الجراءة تلحينه أمير

البصرة يقرأ قال تعالى: { إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ }⁽³⁾. بالرفع فيلحن فمضيت إليه ناصحاً فزبرني أي (نهرني) وتوعدني، وقال تلحنون أمراءكم ثم عُزل وولى محمد بن سليمان فكانه تلقاها من فم المعزول فقلت في نفسي هذا هاشمي ونصيحته واجبه فخشيت أن يلقاني بما لقيني به الأول ثم حملت نفسي على نصيحته فصرت إليه فقلت: أيها الأمير أنتم بيت الشرف واصل الفصاحة، وتقرأ

(1) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ص (14-15).

(2) لسان العرب، لأبن منظور.

(3) سورة الاحزاب، الآية (56).

{ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ }⁽¹⁾. بالرفع، وهذا غير جائز، فقال: قد نصحت ونبهت، فجزيت خيراً، فأنصرف مشكوراً، فلما صرت في نصف الدرجة إذا الغلام يقول لي، قف مكانك فقعدت مُرَوَّعاً، وقلت إِنَّ أَخَاهُ أَغْرَاهُ بِي، فإذا بغلة سفواء⁽²⁾. وغلام وبردة⁽³⁾. وقائل يقول البغلة والغلام والمال لك، أمر به الأمير فأنصرفت مغتبطاً بذلك. ويعد الأخفش صادقاً عالماً، ويعطى كل ذي حق حقه، ومن صفاته التواضع خاصة مع شيوخه، فجاء شيخه سيبويه يوماً يناظره بعد أن برع، فقال له إنما ناظرتك لأستفيد منك، فقال سيبويه: أتراني أشك في ذلك، وهو صادق مع نفسه، سأله أبو حاتم⁽⁴⁾. من أعرف بالغريب أنت أم أبو عبيدة؟ فقال أبو عبيده⁽⁵⁾.
شيوخه: ومن شيوخه أبي الحسن.

سيبويه:

كان سيبويه غاية في النطق والنحو، وكتابه في النحو هو الإمام فيه. وأخذ عنه أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش وأبو علي بن المستنير المعروف بقطرب⁽⁶⁾.

عيسى بن الثقفي:

كان ثقة عالماً بالعربية والنحو والقراءة، وقراءته مشهورة. وكان فصيحاً يتقعر في كلامه، ويعدل عن سهل الألفاظ إلى الوحشى والغريب. وصف له كتابان في النحو، يسمى أحدهما (الجامع)، (الإكمال) توفي (149هـ) في خلافة أبي جعفر المنصور.

يونس بن حبيب:

بصري من أكابر النحويين، أخذ عنه سيبويه وحكي عنه في كتابه ، وأخذ عنه الكسائي والفراء. توفي 183هـ في خلافة هارون الرشيد⁽⁷⁾.
أبو زيد الأنصاري:

(1) سورة الاحزاب ، الآية(56).

(2) بغلة سفواء : خفيفة سريعة مقتدرة الخلق.

(3) (بردة) كيس فيه مقدار من المال يتعامل به.

(4) أبو حاتم هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني.

(5) معاني القرآن ، الأخفش ، ج 1 ، ص (15-16).

(6) الأتباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، حققه ، د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن . الزرقاء ، ص (57).

(7) الأخفش الأوسط ، مرجع سابق ، ص(20).

كان ثقة من أهل البصرة، وإذا (سمعت الثقة) عند سيبويه يريد أبا زيد الأنصاري، ومن مصنفاته التي وصلت إلينا (النوادر في اللغة ، وكتاب المطر، وكتاب اللبأ واللبن، وكتاب الهمزة وتحقيق الهمزة، توفي 214هـ في خلافة المأمون. أبو مالك الأعرابي:

هو أبو مالك عمرو بن كركرة النميري، صاحب (النوادر) "من بني نمير"، (خلق الإنسان) كان يُعَلِّم في البادية ويُورِّق في الحضر. أبو شمر المعتزلي:

كان شيخاً وقوراً، وكان ذا تصرف في العلم، ومذكوراً بالفهم والحلم، وكان أبو شمر إذا نازع لم يحرك يديه ولا منكبيه ولم يقلب عينيه، ولم يحرك رأسه حتى كأن كلامه إنما يخرج من صدع صخرة⁽¹⁾. تلاميذه:

المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني كان بصرياً متسعاً في الرواية توفي 230هـ أو بعدها.

الجرمي: هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي كان رفيق المازني وهما السبب في إظهار كتاب سيبويه توفي 225هـ في خلافة المعتصم.

السجستاني: هو أبو حاتم بن محمد السجستاني، روى عن الأخفش علم سيبويه، ومن كتبه (المعمرون) ، و(الوصايا) ، و(الأمثداد والتذكير والتأنيث ، والنخل).

الرياشي: هو أبو الفضل العباسي بن الفرج الرياسي ، توفي 227هـ قتله صاحب الزنج في شوال، أيام دخول البصرة.

اليزيدي: هو أبو جعفر أحمد بن محمد اليزيدي له رواية شاعراً متفنناً في العلوم⁽²⁾. الناشي:

وضع كتباً في النحو، مات قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه قال المبرد: لو خرج علم الناشي إلى الناس لما تقدمه أحد.

الزيادي:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي من ولد زياد بن أبيه، فنسب إليه.

(1) الأخفش الأوسط ، مرجع سابق ، ص(21-22).

(2) المرجع السابق ، ص(25).

التوزي:

هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوزي، وهو منسوب إلى موضع في فارس اسمه (توز) أو (توج) توفي 230 هـ⁽¹⁾.

النيسابوري:

هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هاني النيسابوري، له كتاب (نوادير العرب) و (غريب الفاظها) توفي 236 هـ في جمادي الآخر⁽²⁾.

المهلب:

هو مروان بن سعيد عباد بن حبيب بن المهلب بن أي صفة المَهَابِي النحوي.

الاشنانداني:

هو أبو عثمان سعيد بن هارون الاشنانداني وإليه ينسب كتاب (معاني الشعر) توفي 288 هـ.

الحرمازي:

هو أبو علي الحسن بن علي الحرمازي، وهو منسوب إلى حرماز بن مالك عمرو بن تميم. ومن تصنيف الحرمازي (كتاب خلق الإنسان).

أبنا المعذل:

أخوان يعدان من تلاميذ الأخفش، أحدهما عبد الله بن المعذل، والآخر أحمد بن المعذل⁽³⁾.

مصنفاته:

الأوساط في النحو، ومعاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والمسائل، والكبير، والصغير، والعروض، والقوافي، والأصوات، وكتاب الملوك، ومعاني الشعر، وقف التمام، وصفات الغنم والوانها وعلاجها وأسنانها) وقد يقال وأسبابها، التصديق، الواحد والجمع في القرآن، وغريب الحديث.
مبلغه من العلم:

(1) الأخفش الأوسط، مرجع سابق، ص(30).

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين السيوطي، ج 2، ص (61).

(3) الأخفش الأوسط، مرجع سابق، ص(31-33).

قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل مع أن الأخفش صاحب الخليل قبل صحبته لسيبويه. إلى جانب ثقافته النحوية، اشتغل بالحديث. ذكر أنه حدث عن الكلبي والنخعي، وهشام بن عروة. ومذهبه المذهب الإعتزالي⁽¹⁾. إن العرب العلماء لم تُقدّر الأخفش وتضع له مكانة مثل سيبويه، إذ مدحه القليل منهم أحمد بن يحيى ثعلب إذ قال في الأخفش (كان أوسع الناس علماً) وأيضاً قال: (هذا رجل أشرف على بحر) وقال المبرد: (أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته الأخفش).

وكان له دورٌ كبير في تاريخ النحو العربي لذلك استعظمه الدكتور شوقي ضيف فقال: إن الأخفش هو أكبر أئمة البصريين بعد سيبويه⁽²⁾.

وكان من أشهر علماء اللغة والشعر فهو من المشاهير وله كتب مصنفة كثيرة أشهرها (معاني القرآن)⁽³⁾. وسبب ذلك المناظرة التي كانت بين الكسائي وسيبويه، قال الأخفش: لما دخلت إلى شاطيء البصرة وجه إلى سيبويه فجئته، فعرفني خبره مع البغدادي، وودعني ومضي إلى الأهواز، فتزودت وجلست في سمارية حتى وردت بغداد، فوفيت مسجد الكسائي، فصليت خلفه، فلما أنفتل من صلاته، وقعد في محرابه، وبين يديه الفراء والأحمر وهشام وابن سعدان، سلمت عليه وسألته عن مائة مسألة، فأجاب بجوابات خطأته فيها جميعاً، فأراد أصحابه الوثوب على فمَنعهم من ذلك، فلما فرغت من المسائل قال لي الكسائي: بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، قلت نعم، فعانقني، وقال لي: أولادي أحب أن يتأدبوا ويخرجوا⁽⁴⁾. على يدك، وتكون معي غير مفارق لي، فلما اتصلت الأيام بالاجتماع، سألتني أن أولف له كتاباً في (معاني القرآن) فألفته فجعله إماماً، وعمل عليه، وعمل الفراء كتابه في المعاني⁽⁵⁾. وهو الذي وضع بحر الخبب في العروض. وفاته:

(1) الأخفش الأوسط، مرجع سابق، ص (30).

(2) خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، هدى جنهينس، ص (22).

(3) أخبار النحويين البصريين، أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ص (52).

(4) يقال: خرّج المعلم التلميذ، إذا أدبه وعلمه.

(5) أنباه الزواة على أنباه النحاة: لجمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القنطي، ج 2، ص (37).

اختلف العلماء في سنة وفاته ف قيل إنها سنه 210هـ وقيل إنها سنة 211هـ
وقيل سنة 215هـ كما قيل إنها سنة 222هـ في خلافة المعتصم⁽¹⁾.



(¹) الأخفش الأوسط ، مرجع سابق ، ص (14).

الفصل الثاني: مسائل خلافية بين الأخفش وسيبويه

المبحث الأول: المحرورات:

العطف على عاملين:

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز العطف على عاملين فمثلاً، في باب "ما" حرف العطف نقول: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمه، ترفع لأنك لو قلت: ما أبو زينب مقيمة أمها، لم يجر، لأنها ليست من سببه.

ذهب الأخفش إلى أنه يجوز العطف على العاملين نحو قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي ويعقوب بكسر التاء فيها: { وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ }⁽¹⁾.
وقراها الباقر بالرفع⁽²⁾. فجر الآيات وهو موضع نصب، ومثل قوله تعالى: { قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }⁽³⁾.
حيث عطف على خبر "إن" وعلى كل⁽⁴⁾.

وأيضاً جاءت في مواضع كثيرة على خلاف سيبويه كقوله تعالى: { إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ }⁽⁵⁾. { وَلَخَلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفَ الرِّيحِ ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ }⁽⁶⁾.

(آيَاتٍ) الأولى منصوبة إجماعاً لأنها اسم إن، { لآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ } أما الآية الثانية فقرأهما الأخوان بالنصب، والباقر بالرفع وقد استدل بالقراءتين في (آيَاتٍ) الثانية على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء "وفي" أما النصب فعلى نيابتها مناب "إن" و "في"، وأجيب بثلاثة أوجه:

(1) سورة الجاثية ، الآية (4).

(2) محمد بن محمد الدمشقي ، ابن الجذري ، النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ج2 ، ص(278).

(3) سورة سبأ ، الآية (24).

(4) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ط4 ، ج2 ، ص(71 ، 73).

(5) سورة الجاثية ، الآية (3).

(6) سورة الجاثية ، الآية (5).

أحدهما: أن "في" مقدرة فالعمل لها، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء أو "إن".

ثانيهما: أن انتصاب "آيات" على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي هي آيات وعليها فليست "في" مقدرة.

ثالثهما: يخص قراءة النصب وهو أنه على إضمار "إن" و "في"، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار إن بعيد⁽¹⁾.

قال الفرزدق:

وبأشَرَ راعيها الصَّلَا بلبانه وجَنَّبِيهِ حَرَّ النارِ ما يَتَحَرَّفُ

الشاهد: عطف جنبيه على لبانه وعطف حر النار على الصلا ونابت الواو مناب باشر ومناب الباء، والأصل أن يكون وجنبيه حر النار فنابت الواو مناب باشر، فحذفت الباء ولم ينب منابها حرف العطف فيكون من قبيل قولهم: خير عافاك الله، يريد بخير عافاك الله، فحذف الباء من بخير من غير أن يعوض عنها شيئاً وأبقى عملها ومجئ ذلك نادراً.

وافق ابن مالك سيبويه وخالف الأخفش، أما سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم: "ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة" أي ولا كل بيضاء⁽²⁾.

أما المتأخرون، فالأعلم الشنتمري، منع نحو، زيد في الدار والحجرة عمرو، مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف، قال: لأنه الخبر لا يستوي آخر الكلام وأوله، فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو: في الدار زيد والحجرة عمر، جاز الاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبر على المخبر عنهما⁽³⁾.

(1) الإمام جلال الدين بن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج 2 ، ص (1015، 1016).

(2) ابن عصفور الأشبيلي ، شرح جُمَل الزجاجي ، الشرح الكبير ، ج 1 ، ص (221، 222).

(3) الرضي الاسترأبازي ، شرح الرضي على الكافية ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، طرابلس ، ص (346، 347).

وترى الدارسة أن العطف على عاملين لا يجوز وذلك من ضعف حرف العطف كونه يعطف على عاملين أي أن الاسمين أو ليت حرف العطف، فهو ليس كحرف الجر.

العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض:

ذهب الأخفش أنه يجوز العطف بدون إعادة الخافض وتبعه على ذلك الكوفيين ويونس وقطرب، نحو قولك "مررت بك وزيد".

قال تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ⁽¹⁾}. بكسر الميم في الأرحام عطفاً على الضمير في "به" قراءة حمزة⁽²⁾.

ذهب سيبويه أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض مثل: مررت بك وعمرو، والصواب عنده مررت بك وبعمر، بإعادة حرف الجر بعد حرف العطف وتبعه في ذلك البصريون أمثال الفراء والزجاج، والنحاس والزمخشري، وابن عطية، وابن هشام وغيرهم.

أما ما استشهدوا به من التنزيل، فقوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ⁽³⁾}، بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في قوله "به" وقراءة الخفض قراءة سبعية رويت عن حمزة الزيات يقول أبو عبيدة معمر بن المثنى "واتقوا الله والأرحام" نصب ومن جرها فإنما يجرها بالباء فقوله إنما يجرها "بالباء" دليل على حمل هذه القراءة على عطف الأرحام على الضمير المجزور بالباء، مما يعضد الاستشهاد بها لمذهب الكوفيين⁽³⁾.

(1) سورة النساء ، الآية (1).

(2) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل التميمي الزيات (80هـ - 156هـ) أحد القراء السبعة كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان في العراق ويجلب الجبن والجوز إلى الكوفة ، مات بطلوان ، كان عالماً بالقراءات غاية النهاية ، (221/1).

(3) أبو عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، تحقيق: محمد فؤاد سركيث ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، بدون رقم الطبعة وتاريخها ، (113/10).

قال الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال هو كقولهم بالله والرحم، وفيه قُبْح، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كنى عنه، وإنما يجوز ذلك في الشعر⁽¹⁾.

وقد طعن الزجاج "ت 311هـ" في هذه القراءة، وعدّها خطأً في الدين وذلك قوله "القراءة الجيدة، نصب الأرحام، اتقوا الأرحام" المعنى: "واتقوا الأرحام أن تقطعوها"، فأما الجر فخطأً في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر، وخطأً أيضاً في أمر الدين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تحلفوا بآبائكم، فكيف تسألون به وبالأرحام على ذا"⁽²⁾.

قال تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ^ط قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ⁽³⁾}. ف"ما" في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في "فيهن" وقال تعالى: {لَكِنَّ الرَّاْسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ^ع}⁽⁴⁾. والمقيمين في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إِلَيْكَ" والتقدير فيه يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني الأنبياء عليهم السلام ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في "قَبْلِكَ" والتقدير فيه ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني أمتك⁽⁵⁾، وقال تعالى: {وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^ع}⁽⁶⁾. فعطف المسجد الحرام على الهاء في "بِهِ" من غير إعادة الخافض وهذا يدل على جوازه، أما ما جاء في الشعر قال الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرِيتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ⁽⁷⁾

(1) الفراء ، معاني القرآن ، (252/1).

(2) الزجاج ، معاني القرآن ، (6/2).

(3) سورة النساء ، الآية (127).

(4) سورة النساء ، الآية (162).

(5) أبو بركات الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، دار الكتب ، ط1 ، 148هـ - 1998م ، ج2 ، ص (3-4).

(6) سورة البقرة ، الآية (217).

(7) البيت بلا نسب ، اللغة: قرئت شرعت ، تشتم: تسب ، الشاهد: قوله: فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ ، حيث عطف الأيام على الكاف في "ريك" المجرورة بحرف الجر دون إعادة للخافض.

فـ"الأيام" خفض بالعطف على الكاف في "بِكَ" والتقدير بك والأيام⁽¹⁾.

وقال الشاعر:

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ⁽²⁾

فـ"الْكَعْبِ" مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها والتقدير وما بينها وبين الْكَعْبِ غوط نفانف، يعني أن قومه طول، وأن السيف على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط وهو المكان المظمن من الأرض ونفانف: واسعة أي بين السيف والكعب مسافة، فعطف الكعب على الضمير المخفوض، أما سيبويه والبصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز، السبب في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله فينزل لذلك معه منزلة شيء الواحد، فلو عطفت على اسم وحرف إذ لا يتصور أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت على اسماً وحرفاً مثله⁽³⁾.

زعم المازني أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه فلا يجوز عنده مسألة يجوز قلبها إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر، فيجوز مثل قام زيد وعمرو، لأنك لو عكست لقلت قام عمرو وزيد وذلك مستقيم ولا يجوز، مررت بك وزيد، لأنك لو قلت: مررت بزيد "وك" لم يجز، فإذا قلت مررت بك وبزيد جاز لأنك لو قلت: مررت بزيد وبك جاز، وهذا الذي ذهب إليه المازني وهو الأكثر في المعطوف وإلا فقد يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه⁽⁴⁾.

رد البصريون أدلة الكوفيين:

(1) أبو بركات الألباري ، مرجع سابق ، ص (5).

(2) البيت لمسكين الدرامي ، في ديوانه ، ص(53) ، "وفيه نفانف" مكان نفانف، الشاهد: فيه قوله: "وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ" عطف "الكعب" بالواو على الضمير المتصل المخفوض بإضافة الظرف ، وهو قوله: بين - إليه من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليه مع المعطوف.

(3) المرجع السابق ، ص(5).

(4) ابن عصفور الأشبيلي ، مرجع سابق ، ص(243، 244).

أما احتجاجهم بقوله تعالى: {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} (1).

فلا حجة لهم من وجهين:

أحدهما: أن قوله "الأَرْحَامَ" ليس مجروراً بالعطف على المجرور، وإنما هو مجرور بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}.

ثانيهما: أن قوله "والأَرْحَامَ" مجرور بياء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره: "وبالأَرْحَامَ" فحذفت لدلالة الأولى عليها.

إن الأرحام مجرورة بالواو التي للقسم، وجواب القسم قوله: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}.

أما قوله تعالى: {وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ} (2).

إن "مَا" معطوفة على لفظ الجلالة، وبه تكون في محل رفع والتقدير فيه "اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ" وهو القرآن، أو معطوفة على النساء، وتكون في محل جر، ولكن ليست بالعطف على الضمير المجرور في "فِيهِنَّ".

أما ما يتعلق في البيت الثاني المنسوب للفراء، أن الكعب إنما هو مجرور على تقدير تكرير "بين" مرة أخرى، فكأنه قال ما بينها وبين الكعب فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها.

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

(1) سورة النساء ، الآية (1).

(2) سورة النساء ، الآية (127).

أما في قوله تعالى: { لَنَكِينُ الرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ }^٤. إن المقيمين ليست معطوفة على الضمير، وإنما هي منصوبة على المدح، أو مجرورة بالعطف على "ما" بما أُنْزِلَ إِلَيْكَ.

إن "الأيام" في البيت:

فَالْيَوْمَ قَرِيبٌ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

فـ"الأيام" مجرورة على القسم، لا بالعطف على الكاف في "بك"^(١).

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

ذهب سيبويه أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف وخص ذلك بالشعر، فقيح أن تفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنها كالكلمة الواحدة.

ذهب الأخفش إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه تغيير الظرف وحرف الخفض وتبعه الكوفيون، واحتجوا بأن قالوا ذلك لكثرة استعماله في الشعر، قال الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا بِمَرْجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

والتقدير زجُّ أبي مزادة القلوص ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف، ولا حرف خفض والمضاف هو "زجَّ" والمضاف إليه "أبي مزادة".

قال الشاعر:

فَأَصْبَحْتَ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رَسُومَهَا قَلَمًا^(٢)

(١) أبو بركات الأنباري، مرجع سابق، ص (7).

(٢) من مجزوا الكلام، لم أعثر على نسبه، أنظر الخزانة (415/4) (43416) من المنسرح، بلا نسبه في الخصائص، (230/1)، (93/2).

والتقدير فيه "بعد بهجتها" ففصل بين المضاف الذي هو "بعد" والمضاف إليه الذي هو "بهجتها" بالفعل الذي هو "خط" والتقدير فأصبحت قفراً بعد بهجتها، كان قلماً خط رسومها.

وقد حكى الكسائي عن العرب وهذا غلامُ الله زيد⁽¹⁾. وحكى أبو عبيدة: سمعت بعض يقول: أن الشاة فتسمع صوت والله ربها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه لقوله: "والله" وإذا كان هذا في الكلام ففي الشعر أولى. وقد ضعّف البصريون قراءة ابن عامر، قال تعالى: {وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمُ شُرَكَاءُهُمْ} ⁽²⁾. بنصب أولادهم وخفض شركائهم⁽³⁾.

وهو فصل بين المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركائهم" بالمفعول به "أولادهم" والتقدير فيه قتل أولادهم شركائهم.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر، قال الشاعر:

هما أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوَّةَ فَدَعَاهُمَا⁽⁴⁾

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر، والتقدير: هما أخوا من لا أخاً له في الحرب.

قال الشاعر:

(¹) أبو بركات الأنباري ، مرجع سابق ، ص (348).

(²) سورة الأنعام ، الآية (137).

(³) الحنبلي ، الاختبار في القراءات ، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السيد ، مج 1 ، 1417 هـ - 390 م.

(⁴) هو لعمر بن فميئة بن ذريح بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، من شعراء الطبعة الثامنة ، الشعر والشعراء ، (383/1) والخزانة "بولاق" (249/2).

لما رَأَتْ سَاتِيَدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لله دُرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

فصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن التقدير بالظرف، لأن تقديره، لله
در من لامها اليوم.

قال أبو حية النميري:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

فصل بين المضاف والمضاف إليه، لأن التقدير كما خط الكتاب، بكف
يهودي⁽¹⁾.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين:

فما أنشدوه لا يجوز الاحتجاج به، ما حكاه الكسائي من قوله "هذا غلام والله
زيد" وكذلك ما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم "فتسمع صوت والله ربه"
إنما جاء ذلك في اليمين، لأنه يدخل على أخبارهم للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها
موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين، حيث أدركوا من الكلام، وهذا ما يسمونه في
النحو "لغوا" لزيادتها في الكلام في وقوعها غير موقعها⁽²⁾.

أما قراءة من قرأ {وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ} . بضم الزاي في "زَيْنٌ" وفتح "أَوْلَادِهِمْ" و"شُرَكَائِهِمْ". فلا يسوغ
لكم الاحتجاج بها، لأنكم لا تقولون بموجبها، لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل
بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، وإذا وقع الإجماع
على امتناع الفصل بينهما في حال الاختبار سقط الاحتجاج بها على حالة
الاضطرار. والذي دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام
"شُرَكَائِهِمْ" مكتوباً بالياء، ووجه إثبات الياء أن شُرَكَائِهِمْ بدل من أولادهم، وجعل
أولادهم شركاء، لأن أولاد الناس شركاء آبائهم، في أحوالهم وأموالهم.

(1) أبي بكر السراج ، أصول النحو ، ص(227).

(2) أبو بركات الأنباري ، مرجع سابق ، ص (350).

ففي مصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه⁽¹⁾.

رد بعض النحاة لقراءة ابن عامر:

قال تعالى: {وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} ⁽²⁾.

يقول أبو علي الفارسي: هذا قبيح، وقليل الاستعمال، ولو عدل عنها لكان أولى.

قال الزمخشري، في هذا الشيء موقف واضح، فقراءة ابن عامر وفصل بين المضاف "قتل" والمضاف إليه "شركائهم" بغير الظرف لو كان هذا الشيء من الضرورات منقل للشعر لكان سمحاً مزوداً، كما سمح في الشعر إذ فصل بين "زج" وأبي مزادة بالقلوص "تقدم ذكره" فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن الكريم المعجز يحسن نظمه وجزالته والذي حمل ابن عامر على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف "شركائهم". ويقول سعيد الأفغاني، مدافعاً عن قراءة ابن عامر إن في كلام الزمخشري زلتين كبيرتين. يتنزه عنهما الشاذ في علم القراءات.

فأما الأولى: إن ابن عامر حر في اختراع القراءة حتى لقد عجب بعضهم من هذا الجهل الساذج بما هو معروف ضرورة.

أما الثانية: إن الذي حمل ابن عامر على جر "شركائهم" رسمها بالياء في المصحف الشامي⁽³⁾.

المبحث الثاني: إعراب الاسم

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

(1) أبو بركات الأنباري ، نفس المرجع ، ص(351).

(2) سورة الأنعام ، الآية (137).

(3) الزمخشري ، تفسير الكشاف ، (90/89/1).

ذهب سيبويه إلى إن إعراب المثني وجمع المذكر السالم إنما هو بحركات مقدرة في الألف والواو والياء أي أنها نابت عن حركة الرفع والنصب والجر، وإليه ذهب الكوفيون، وأبو علي وقطرب.

ذهب الأخفش إلى أن حروف اللين هذه علامات الإعراب لا حروف إعراب وليست بإعراب، وإليه ذهب البصريون، وأبو العباس المبرد وذهب أبو عمر الجرمي⁽¹⁾. إلى أن انقلابها هو الإعراب وهذا الإعراب معنوي لا لفظي، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعراباً لحدوثه عن عامل، وهذا مردود بوجهه.

أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى، ولأن الجر له الياء، وهي به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهي به لائقة لمجانسة الضمة، وهي أصل الألف في المثني فأبدلت الفاء، كما قيل في: يؤجل بأجل، وفي يوتعد يأتعد، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع.

إن الرفع وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عديمة مناف لذلك، فوجب إطرأحه⁽²⁾.

إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وذلك إما بتقدير الألف والواو نحو: عندي اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما تقدير مغايرة الألف والياء في نحو: نعم الزيدان أنتما الزيدان، أنتم يا زيدن، ومررت برجلين، وكما تقدر الضمة، فضمة يضربون غير ضمة يضرب⁽³⁾.

أما قول الأخفش أن حروف اللين المتجددة دلائل عليه وأنها علامات إعراب لا حروف إعراب وهذا من ثلاثة أوجه:

(1) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي ، النحوي ، ت: 225هـ.

(2) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، ج1 ، دار الكتب العلمية ، ص(158).

(3) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيلاني الأندلسي ، شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، ج1 ، ص(70-77).

1/ أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هي مزيدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخراً.

2/ أن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفي ألف المقصور.

3/ أن الإعراب إنما جئ به للدلالة على ما يحدث بالعامل.

وإن بطلت الثلاثة صح أن تكون هذه الحروف الثلاثة هي حروف إعراب.

لما جاز أن تتغير الحروف التي أعرب الاسم بها، كما ذكر سيبويه أن يكون الرفع ألفاً، وجعل الياء فيها جرّاً، ونصباً حملاً على الجر وكما جعل الواو والياء في الجمع رفعاً وجرّاً ونصباً، والنصب والجر والرفع لا يكون إلا إعراباً، فدل على أنها إعراب.

احتج السيرافي مذهب سيبويه بأنه ليس يخلو القول في هذه الحروف من أن تكون بمنزلة الدال من "زيد"، والألف من "عصا" بأنها حروف إعراب. أو تكون بمنزلة الضمة في الدال من "زيد" والفتحة والكسرة. كما قال الأخفش ومن وافقه، ففاسد أن تكون هذه الحروف بمنزلة الحركات من قبل أن ارتفاع الحركات من الاسم حتى يبقى متعرياً منها غير مغل بمعناه وارتفاع الحروف من التثنية والجمع مبطل لمعناها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان، ورأيت الزيدتين، ومررت بالزيدتين، فتتغير كتغير الحركات نحو "قام زيد"، رأيت زيداً، مررت بزيدٍ فالتغير هذا دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا بأنها حروف إعراب، وليست بإعراب، لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع؟ فلما زيدت بمعنى

التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في "قائمة" والألف في حبلى وكما أن التاء والألف حرف إعراب، فكذلك هذه الحروف حروف إعراب.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم بأنها إعراب كالحركات فالجواب عنه من ثلاث أوجه:

1/ الفرق بينهما أنه إذا سقطت الحركات لا يخلُ بمعنى الكلمة ألا ترى لو أسقطت الفتحة والكسرة والضمة من الاسم نحو "قام زيدُ، رأيت زيدا، مررت بزيد" لم يخل بمعنى الاسم، أما إذا أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخل بمعنى التثنية والجمع فهذا يدل على أن الحروف ليست بإعراب بخلاف الحركات.

2/ أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع، لأن لها خاصية لا تكون في غيرها استحقا من أجلها التغيير، وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات مثل "حبلى ، بشرى" ونظيرهما حمراء وصحراء.

3/ أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة فإنها تتغير في حال النصب والرفع والجر، وليس تغيرها إعراباً مثل "أنا ، وأنت" في حال الرفع، و"إياي، وإياك" في حال النصب⁽¹⁾.

إعراب جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف:

ذهب سيبويه أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب معرب بالكسرة نيابة عن الفتحة، إن الممنوع من الصرف في حالة الجر معرب بالفتحة نيابة عن الكسرة. ذهب الأخفش إلى أنهما جميعاً في الحالتين مبنيان لا معريان.

والجمهور مع رأس سيبويه:

قول سيبويه: ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء.

(1) أبو بركات الأنباري ، مرجع سابق ، ص (92).

وقال السيرافي شارحاً مذهب سيبويه: فإن معنى ذلك أنهم جعلوا: تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامة لهذا الجمع، كما جعلوا الواو والياء علامة لجمع المذكر ولاجتماعهما في هذا المعنى أشركوا بين النصب والجر في هذا الجمع كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع.

وشرح السيرافي أن التاء في موضوع النصب إعراب الأحرف إعراب يعني إن قلت "رأيت مسلماتٍ إعران خلافاً" لسيبويه إنها كسرة بناء.

أجاز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً، وكذلك أجاز هشام منهم في المعتل خاصة، كلغة، وثبة العصبية والفرسان، والجمع ثباتٌ وثبوت على ما يطرد في هذا النوع⁽¹⁾. والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة "أولاتٍ" و"ذاتٍ" كما قال أبو عبيدة: قال تعالى: {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ} ⁽²⁾.

قال الأخفش والمبرد والزجاج: غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته، وذلك لأن مشابهته للمبني، أي: الفعل ضعيفه، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً، أي التثوين، ويُنِي في حالة واحد، واختص بالبناء في حالة الجر، ليكون كالفعل المشابهة في التعري من الجر⁽³⁾.

أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وقد يتفق الاسم مشابهته الفعل على ثلاثة أضرب:

أحدها: وهو أقواها: أن يصير معنى الاسم: معنى الفعل سواء، كما في أسماء الأفعال، فبني الاسم، نظراً إلى أصل الفعل الذي هو البناء، ويعطي عمله.

ثانيها: وهو أوسطها: أن يوافق من تركيب الحروف الأصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة، فيعطي عمل الأفعال التي في معناها.

⁽¹⁾ خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه ، هدى جنهوتش ، ص (46).

⁽²⁾ سورة الطلاق ، الآية (6) ، وتمامها "أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن وإن كن أولات حملٍ فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى.

⁽³⁾ رضى الدين الاسترلابازي ، شرح كافيّة ابن الحاجب ، ص (92).

ثالثها: وهو أضعفها: ألا يشابهه لفظاً، ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعاً لأصل⁽¹⁾.

وما سُمي به من جمع المؤنث السالم فصار علماً مفرداً كـ"أذرعات": اسم لبلد فأصله جمع أذرة جمع "ذراع" فالأشهر بقاؤه على حالة الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، فيجر وينصب بالفتحة كواحدٍ زيدٍ في آخره ألف وتاء كأزطاة، وعلقة.

قال الشاعر:

تَوَرَّتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي⁽²⁾

يجوز في أذرعات هنا: ثلاثة أوجه:

- 1/ الكسر مع التنوين وذلك مراعاة لحال "أذرعات" قبل التسمية به.
- 2/ الكسر بلا تنوين لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث سالم بحسب حالة فجر بالكسرة، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث.
- 3/ الفتح بغير تنوين، لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف⁽³⁾.

حكم الممنوع من الصرف أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، فتقول "مررت بفاطمة ومساجد ومصاييح وصحراء" فتفتحها كما تفتح في "رأيت فاطمة" قال الله تعالى: {إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُوشَعَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآدَمَ دَاوُدَ زُكْرًا} (4). أما إذا أضيف أو دخلت "أل" عليه فإنه يجر بالكسرة على الأصل وهو قال الله تعالى: {وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوهُ فِي الْمَسْجِدِ} (5). وقوله تعالى: {فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ} (6).

(1) رضى الدين الاسترأبازي ، المرجع السابق ، ص(89).

(2) الأرتاة: جمع الأرتائي ، وهو شجر ينبت بالرمل وله نور مثل نور الخلاف ورائحته طيبة - علقاة: واحدته علقى: وهو شجر تدوم خضرته في القيظ. البيت لامرئ القيس في ديوانه.

(3) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، مرجع سابق ، ص(78).

(4) سورة النساء ، الآية (163).

(5) سورة البقرة ، الآية (187).

(6) سورة النبين ، الآية (4).

قال الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ⁽¹⁾

يحتمل أن يكون قدر في "يزيد" الشيعاء فصار نكرة، ثم أدخل عليه "أل" للتعريف، فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ويحتمل أن يكون باقياً على علميته و"أل" زائدة فيه⁽²⁾.

تؤيد الدارسة رأي سيبويه لأن أصل الأسماء الإعراب لأن الاسم يدل على معنى مُستقل به.

إعراب الاسم بعد (إن) وإذا:

ذهب سيبويه أن الاسم بعد إذا وإن يرتفع باضمار الفعل.

ذهب الأخفش إلى أن الاسم بعد إذا وإن يرتفع بالابتداء أي يعرب مبتدأ⁽³⁾.

شرح سيبويه أن حروف الجزاء⁽⁴⁾. يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر.

قال السيرافي في شرح كلام سيبويه إذا تقدم الاسم المرفوع وولى الجازم فأحسن، وذلك أن يكون في إن من بين حروف الجزاء لأنها الحرف الأصلي في المجازاة، لأنك تجازي بها في كل ضرب منه، تقول إن تأتني آتك، وإن تركب حماراً أركبه، ثم تصرفها منه في كل شيء وليس هكذا في سائر حروف الجزاء⁽⁵⁾.

(¹) البيت لابن ميادة في ديوانه ، ص(192) ، وخزانة الأدب ، 226/2 ، والدرر ، 87/1 .

المعنى: يقول إنه رأى الوليد بن يزيد منعماً وميومن الطائر، وقادراً على تحمل أعباء الخلافة، الشاهد: قوله: اليزيد فإن "أل" تحتل أمرين: الأول: أن تكون للتعريف، والثاني: أن تكون زائدة.

(²) الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ت: 5761 ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، 1420هـ - 2000م ، ص(64).

(³) هدى جنهويتش ، مرجع سابق ، ص(70).

(⁴) حروف الجزاء هي: "من ، ما ، مهما ، أي ، إن ، إذ ما ، إذا ، ... " .

(⁵) المغتضب ، المبرد ، ص(49).

ويكون الفعل بعد الاسم ماضياً وذلك قوله تعالى: {إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ} (1). وقوله تبارك وتعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} (2). والذي عند أصحابنا البصريين أن الاسم الذي بعد إن يرتفع بإضمار فعل فأظهر تفسيره كأنه قال: "وإن استجار أحد استجارك" فالفعل الذي بعد أحد تفسير الفعل المضمر، وموضع هذا الفعل جزم، وإن كان ماضياً يقوم في التقديم، مقام الفعل الذي هو تفسيره.

فالاسم عند سيبويه بعد "إن" فاعل مرفوع لفعل مضمر يفسره المذكور بعده، ولم يجز سيبويه الابتداء بعد إن (3).

أما إذا فتححتاج إلى الابتداء "أول الكلام" والجواب تقول إذا جاءني زيد أكرمته، إذا يجيء زيد أعطيته وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى إنك إذا قلت، إن تأتني آتاك، فأنت لا تدري أيقع منه إثبات أو لا، وكذلك من أتاني آتية إنما معناه إن يأتني واحد من الناس آتته، فإذا قلت: إذا آتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوم (4).

وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختبار أن يليها الفعل ولا يجوز تقديم الاسم وإضمار الفعل، وذلك ما عدا "إن" فإنه يجوز أن يليها الاسم ويؤخر الفعل في الكلام. فلا يجوز تقديم الاسم إلا ضرورة، نحو: "إن زيداً يقيم يقيم عمرو".

فإذا اضطّر شاعر أن يجازي بـ"إذا" لمضارعها حروف الجزاء لأنها داخلة على الفعل وجوابه، لا بد للفعل الذي يدخل عليه من جواب، ومما جاء في الضرورة قول الشاعر:

إِذَا قَصَرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ (5)

(1) سورة النساء ، الآية (176).

(2) سورة التوبة ، الآية (6).

(3) هدى جنهويتش ، مرجع سابق ، ص(71).

(4) المعتضد ، مرجع سابق ، ص(54).

(5) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ، ص(88) ، وخزانة الأدب ، 225/7 ، شرح أبيات سيبويه ، 137/2 ، وشرح المفصل ، 47/7 ، والشعر والشعراء ، ص(327).

المعنى: إذا لم تكن أسيفنا طويلة كفاية، وصلناها بخطواتنا إلى صدور أعدائنا فطالت صدورهم وأعناقهم ضرباً بها.

الشاهد فيه قوله "فتضارب" حيث جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب "إذا" الشرطية مما يدل أنها جازمة هنا ، وهذا ضرورة الشعر ، شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي ، ص(325).

الفصل الثالث:

المبحث الأول: في العوامل

العامل في المفعول معه:

ذهب سيبويه أن المفعول معه منتصب بالفعل بواسطة واو المعية.

ذهب الأخفش إلى أن المفعول معه منتصب بالفعل مباشرة كانتصاب الظرف⁽¹⁾.

المفعول معه: هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) وإنه ينتصب إذا تضمن الكلام فعلاً، نحو قولك (ما صنعت وأباك) و(مازلت أسير والنيل) و(لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) ف (الفصيل ، والأب ، النيل) مفعول معه ولأنه لا يكون إلا بعد الواو، والفعل يكون لازم أو منتهي متعدي ومن امثلة سيبويه أيضاً (استوى الماء والخشبة) و(جاء البرد والطيلسة) فالأصل استوى الماء مع الخشبة، وجاء البرد مع الطيلسة، لأن (الواو ومع) يتقاربان في المعنى، وذلك أن معنى (مع) الإجتماع والإنضمام .

والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه، فأقاموا الواو (مقام) (مع) لأنها أحق لفظاً، وتُعطى معناها.

إن الواو في المفعول معه من نحو (قمت وزيداً) جارية هنا مجرى العطف أي حروف العطف، ولأن العرب لم تستعملها قط بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز، في مثل (قمت وزيداً) لم يمتنع أن تقول (قمت وزيداً) فتعطفه على الضمير، (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها).

ولو رفعت (الفصيل) بالعطف على (الناقة) لجاز، أما إذا قلت (انتظرتك ، وطلوع الشمس) أي مع طلع الشمس، فهذا لم يجز عند العرب، لأنه لو عفتها على (التاء) لم يجز ، لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد، كما يسوغ في (قمت وزيداً) ، (قمت وزيداً) لأنه يجوز من زيد القيام ، كما يجوز من المتكلم.

(1) خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شرح الكتاب حتي نهاية القرن الرابع الهجري ، هدى جنهوينشى، ص (89).

فحروف العطف لا أختصاص لها بالأسماء دون الأفعال، بل تباشر الأفعال مباشرة الأسماء، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجر أن تكون عاملة. إذ العامل لابد أن يكون إلا متخصصاً بما يجر أن تكون عاملة. إذ تعمل الواو شيئاً، كان ما بعدها منصوباً بالفعل الذي قبلها، وهذا ما ذهب إليه سيبويه⁽¹⁾.

أما ما ذهب إليه الأخفش بأن المفعول معه منصوب بانتصاب الظرف، وذلك لأن الواو بمعنى (مع) الظرفية في قولك (قمت مع زيد) إذ إن (مع) منصوبة على الظرف، فحذفت وأقيمت الواو مقامها (قمت وزيداً) حيث انتصب زيدٌ بعدها على حدّ انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها وقد كانت (مع) منصوبة بنفس (قمت) بلا وساطة حرف، لأنها مقدرة بحرف الجر، فلا إذا الواو ليست موصلة للفعل إلى زيد، على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابنا، وإنما هي مصلحة لزيد أن ينصب على الظرف بتوسطها.

والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل الأول، لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوي بالواو، النائية عن (مع) فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر، نحو (مررت بزيد)⁽²⁾.

أما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أن ما بعد الواو منتصب على الظرف، فضعيف لأن قولك (استوى الماء والخشبة) (وسرتُ والنيل) ليست الأسماء فيها ظرفاً، فلا تنصب انتصابها، خالف الزجاج رأي سيبويه أن الفعل لا يعمل في المفعول لأنه يعمل على الوجه الذي يصح به الارتباط، وذلك يكون بواسطة فلا بد منها فلذلك تقول (ضربت زيداً وعمراً) فنصبت عمر بضربت كما نصبت بها زيداً، لكن استغنيافي تعليق زيد بالعامل عن واسطة، فاحتجنا إليها في تعليق عمرو فاتينا بها⁽³⁾.

(1) شرح المفصل، لأبن يعيش، ص (439-440).

(2) المرجع السابق، ص (441).

(3) العلل النحوية في كتاب سيبويه، اسعد خلف العوادي، الطبعة الأولى 2009م، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، ص (168).

وترى الباحثة أن :

الصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل الفعل بواسطة الواو وإن لم يكن متعدياً فقد قوى بالواو النائية عن مع فتعدى كما تعدى الفعل المقوى بحرف الجر نحو: "مررتُ بزيد" إلا أن الواو لا تعمل لأنها في الأصل عاطفة فلها معنيان، العطف، والجمع فلما وضعت موضع مع خلعت عنها دلالة العطف وبقيت دلالة الجمع فيها كما أن فاء العطف فيها معني العطف والاتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط خلع عنها دلالة العطف وبقي معني الاتباع .

عامل الجزم في فعل الشرط:

ذهب سيبويه إلى أن عامل الجزم في فعل الشرط هو الأداة وفعل الشرط معاً. وعليه جمهور البصريين وأستاذه الخليل. وذهب الأخفش إلى أن الجزاء مجزوم بفعل الشرط وحده لا بالأداة. وذهب الكوفيون إلى أن الجزاء مجزوم بالجوار أي لجواره فعل الشرط المجزوم.

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف، فاحتج الكوفيون على أنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط والحمل على الجوار كثير، قال تعالى: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ} ⁽¹⁾. أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار، وإن كان معطوفاً على الذين، فهو مرفوع لأنه اسم (يكن) ثم قال زهير (من الكامل).

لعبَ الرياحُ، بها، وغيرها بعدي سَوَافِي المَورِ والقَطَرِ ⁽²⁾

⁽¹⁾ سورة البينة ، الآية (1).

⁽²⁾ البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ، ص(87) ، وخزانة الأدب (443/9).

المعنى: هذه الرياح العاصفة قد غيرت معالم هذه الديار فغيرتها الرياح المهيجة للتراب الذي تسفيه الرياح، أي تذروه وتطيره، المور: التراب ، القطر: المطر. الشاهد: "والقطر" فخفض المشاعر "القطر" على الجوار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، لأنه معطوف على "سوافي" ولا يكون معطوفاً على المور .

فخفض (القطر) على الجوار، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف على (سوافي) ولا يكون معطوفاً على (المُور) وهو الغبار، لأنه ليس للقطر (سواف) (1). كالمور حتى تعطفه عليه (2).

قال الكوفيون: (لأن الجزم أخو الجر، وليس بشيء لأن العمل بالجوار، للضرورة، وأيضاً ذلك عند التلاصق وينجزم الجزاء مع عن الشرط المجزوم، وينجزم بدون الشرط المجزوم (3).

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال: إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً، كما يعمل الإيتداء و المبتدأ في الخبر، وذلك قول سيبويه (4).

أما الجواب عن كلمات الكوفيون: أما احتجاجهم بقوله تعالى: { لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ } فلا حجة لهم فيه، لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفاً على الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) فدخله الجر لانه معطوف على مجرور، لا على الجوار.

أما قول زهير:

لعبَ الرياحُ، بها، وغيرها بَعْدِي سَوَافِي المُورِ وَالْقَطْرِ (5)

فلا حجة لهم فيه لأنه معطوف على (المُور) وهو الغبار، وقولهم: (لا يكون معطوف على المُور لانه ليس للقطر سواف، فإنه يجوز أن يكون قد سمى ما تسفيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يُسمى ما تسفيه الريح من الغبار سوافي).

(1) السواف: جمع سافية وتطلق على الريح التي تسقي التراب.

(2) الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص (125-126).

(3) ابن الحاجب رضا الدين الاسترأبادي، شرح الكافي، ج 4، ص (96-97).

(4) الأتباري، مرجع سابق، ص (128).

(5) تقدم بالصفحة السابقة.

وأما من ذهب إلى أنه منبى، فقال : لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم، لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنياً على أصله⁽¹⁾.

وأورد الرضي رأياً نسبته للمازني يقول (أن الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين⁽²⁾).
العامل في المبتدأ والخبر:

ذهب سيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي، وهو الإبتداء، لأنه يُبنى عليه، ورافعُ الخبر المبتدأ، لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالإبتداء. والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ).

ذهب الاخفش إلى أن العامل في الخبر هو الإبتداء لأنه طالب لهما، فعمل فيهما، وذهب بعضهم أن الخبر ارتفع بالإبتداء والمبتدأ وذهب الكوفيين إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر، والخبر كليهما رفع المبتدأ، لأن كلاهما طالب الآخر ومحتاج له، وبه صار عمدة ولهم رأي آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو (زيد ضربته) لأنه لو زال الضمير أنتصب فكان الرفع منسوباً للضمير. فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيداً يُرافعاً.

قول الجمهور: الأصح أنه جعل الاسم أولاً لخبر عنه وقيل تجرده من العوامل اللفظية، أي كونه مُعرى عنها⁽³⁾.

فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالإبتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي، لأنه مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، وما شبهها. مثل (لِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) فبحسبك مبتدأ، وهو مجرد من العوامل اللفظية غير زائدة، ولم يتجرد عن الزائدة، فإن الباء زائدة، ومثال ما شبهها، (رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ)

(1) الأتباري ، المرجع السابق ، ص(133).

(2) ابن الحاجب رضا الدين الاسترأبادي ، مرجع سابق ، ص(96-97).

(3) السيوطي ، همع الهوامع ، ص(8).

فرجل: مبتدأ، وقائم: خبره، ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه، نحو: (رُبَّ رَجُلٍ قائمٍ وامرأةً)⁽¹⁾.

أما ما ذهب إليه سيبويه أن المبتدأ رافعه معنوي، فالمبتدأ عنده إرتفع بالإبتداء، لأنه ذُكر ليتبني عليه الخبر، أما الخبر عنده ارتفع بالمبتدأ، لأنه بمنزلة المبتدأ، ويكون عامله لفظياً خلافاً للمبتدأ. نحو قولك (عبد الله منطلق) ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته⁽²⁾.

أما الأخفش فاحتج بأن الخبر يرفع بالابتداء كما ارتفع المبتدأ كما كانت (إن) تنصب الاسم وترفع الخبر فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر⁽³⁾.

إن الإبتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالإبتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا به ، كما إن النار تسحن الماء بواسطة القدر والحطب، فالتسخين حصل بوجودهما لا بهما⁽⁴⁾.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إن المبتدأ والخبر يترافعا لأننا وجدنا أنه لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بهما، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما يرفع صاحبه قال تعالى: { أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ }⁽⁵⁾. فإينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بإينما فالجواب عن كلمات الكوفيين قولهم أنهما يترفعان عن هذا من وجهين.

أحدهما: أن هذا يؤدي إلى محال، لأن العامل سبيله أن يُقَدَّر قبل المعمول. وإذا قلنا إنهما يترفعان وجب أن يكون كل واحد قبل الآخر، وهذا محال.

ثانيهما: أن العامل مادام موجود لا يدخل عليه عامل غيره، لأن عاملاً لا يدخل على عامل، فقولهم أن الفعل في الآية { أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ } مجزوم

(1) بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل ، ط 1 ، 2009م ، ص(200-201).

(2) أسعد خلف ، العلل النحوية في كتاب سيبويه ، ط 1 ، 2009م ، ص(122).

(3) العلل النحوية في كتاب سيبويه، العوادي، ص (123).

(4) الأثيري ، مرجع سابق ، ص(47-48).

(5) سورة النساء ، الآية (78).

بإينما فهذا لا يصح، وإنما هو مجزوم بإن ، و إينما، نابت عن (إن) لفظاً ، وإن لم يعمل شيئاً⁽¹⁾.

وأما ما ذهبوا إلى أن الخبر رفع بالإبتداء والمبتدأ فهذا ضعيف لأن الإبتداء عامل ضعيف قُوي بالمبتدأ، كما قُوي حرف الشرط بفعله حين عملاً جميعاً في الجزء.

وذلك لأن المبتدأ اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل، والإبتداء له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه⁽²⁾.



(¹) الأتبارى ، مرجع سابق ، ص(47-48).

(²) العلل النحوية ، مرجع سابق ، ص(123).

المبحث الثاني: حروف الزيادة

زيادة حرف الجر (من)

ذهب سيبويه إلى أنه لا تزداد إلا في النفي أو شبهه.

ذهب الأخفش إلى أن الزيادة في الإيجاب تزداد بلا شرط وإليه ذهب ابن مالك، لثبوت السماع بذلك، نظماً ونثراً، فمن النثر قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ} ⁽¹⁾.

ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة:

وَبَيْنِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَنْ قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ ⁽²⁾

إن (من) لا تزداد عند البصريين إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة.

ثانيهما: أن يكون الكلام نفياً، نحو (ما جاعني من أحدٍ) أو نهياً، نحو (لا تضرب من رجلٍ)، أو استفهاماً، نحو (هل جاعك من رجلٍ) وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

زعم بعضهم ⁽³⁾. أن الشرط يجري مجري النفي والنهي والاستفهام نحو (إن قام من رجلٍ قام عمرو) فيكون معني الزيادة استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه.

فمثال كونه لاستغراق الجنس (ما جاعني من رجلٍ) ولو أنك قلت (ما جاعني رجلٍ) احتمل الكلام ثلاث معانٍ

أحدها: أردت أن تنفي رجلاً واحداً. كأنك قلت (ما جاعني واحدٌ بل أكثر).

ثانيها: أردت ما جاعني رجلٌ في نفاذ وقوته بل جاء الضعفاء.

ثالثها: أردت بذلك ما جاعني من جنس الرجال أحدٌ لا ضعيف ولا قوي ولا واحدٌ ولا أكثر.

⁽¹⁾ سورة الأنعام ، الآية (34).

⁽²⁾ البيت لعمر بن أبي ربيعة ، الشاهد فيه "ومن كاشح" زيادة من.

⁽³⁾ أي البصريين.

فإذا أدخلت (مِنْ) زال الإحتمال، وكان المعني ، ما جاءني من جنس الرجال أحد⁽¹⁾.

والفرق بين نفي الجنس واستغراق نفيه، أن التي لنفي الجنس يحتمل ما بعدها أن ينفي مفردة اللفظي أو جنسه المعنوي، فيحتمل أن تزيد جنس الرجال، ويحتمل أن تزيد الرجل الواحد والتي لاستغراقه لا تنفي إلا الجنس ، بكليته ولا تبقي منه شيئاً⁽²⁾.

أما الأخفش فلم يشترط في زيادتها شيئاً، بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره وفي المعارف والنكرات، فأجاز: (جاءني من زيد) واستدل بقوله تعالى: {يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}⁽³⁾. أم المعني يغفر لكم ذنوبكم لا بعضها، لأن خطاب لمن يؤمن من الكفار، فالمغفور إذن لمن آمن منهم جميع ذنوبهم، لا بعضها⁽⁴⁾.

تحدث الأخفش في معاني القرآن عند تفسيره لقوله تعالى {يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْتِ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا}⁽⁵⁾. قال فدخلت فيه (مِنْ) كنحو ما تقول في الكلام: أهل البصرة يأكلون مِنْ الْبُرِّ والشعير.. فإن قالت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال تعالى: {وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}⁽⁶⁾. فهذا ليس باستفهام ولا نفي. وتقول (زيدٌ من أفضلها) تزيد: هو أفضلها، وتقول العرب (قد كان من حديث فخل غني حتى أذهب، يريدون قد كان حديث⁽⁷⁾).

وفي تفسير قوله تعالى: {أَنْتَ لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَ⁽⁸⁾}. فاستجاب بأنني لا أضيع عمل عامل منكم أدخل فيه (مِنْ) زائدة كما تقول قد كان

(1) ابن عصفور ، مرجع سابق ، ص(501).

(2) أحمد محمد ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ج 1 ، ط ، ص (344).

(3) سورة نوح ، الآية (4).

(4) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك محمد محي الدين ، ص (17).

(5) سورة البقرة الآية (61).

(6) سورة البقرة الآية (271).

(7) معاني القرآن ، الاخفش الاوسط ، ج 1، ص (98-99).

(8) سورة آل عمران الآية (195).

(من حديث) و(مِنْ) هاهنا أحسن، لأن حرف النفي قد دخل في قوله (لَا أُضِيعُ)⁽¹⁾.

وذكر السيرافي أنه لا يجوز دخول الحرف على الموجب، ولا يتعلق الموجب به خلافاً للأخفش. فإذا قلت: (ما أتاني من أحد إلا زيد) لم يجر خفض زيد، لأن خفضه معلق بمن ولا يجوز دخول من هذه على موجب ولا تعليق الموجب بها، وإنما دخلت في النفي على نكرة لنقله من معني الواحد إلى معني الجنس.

ولو كانت مِنْ التي تدخل على المنفي والموجب لجاز خفض ما بعد (إلا) بها كقولك: ما أخذت مِنْ أحدٍ إلا زيد⁽²⁾.

وقد أورد سيبويه بعض الشواهد الدالة على زيادة (مِنْ) من غير نفي أو نهي أو استفهام، قال: العجاج⁽³⁾.

كشأ طوى من بلد مختاراً من يأسه اليأس أو حذر

(ومن) عند سيبويه مبعضة فقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً} ⁽⁴⁾. أي يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً، أما الأخفش فذكر أن الله يغفر لهم الذنوب كلها.

ناقض الرضي (سيبويه) واجيب بأن الله تعالى قال: {يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} ⁽⁵⁾. {يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ} ⁽⁵⁾. وهي خطاب لقوم نزع، كما قال الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً} ⁽⁶⁾. خطاب لأمة محمد أي لأمة واحدة، فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران الذنوب يناقض غفران كلها.

(1) الأخفش الأوسط، مرجع سابق، ص (223).

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص (315).

(3) أبو محمد روبة بن العجاج، والعجاج لقبه وأسمه، عبد الله بن روبة البصري.

(4) سورة الزمر، الآية (53).

(5) سورة نوح، الآية (4).

(6) سورة الزمر، الآية (53).

وحكى البغداديون من قول العرب (قد كان من مطر) فزيدت من في الموجب⁽¹⁾. (وكان من حديث) يريدون كان مطرًا، وكان حديثًا، ولم يجز هذا عند سيبويه⁽²⁾.

أما قوله تعالى: { هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ }⁽³⁾. (فمن) زائدة عند سيبويه والزائد فلا وجود له⁽⁴⁾.

وتري الدارسة أن من وردت زيادتها كثيراً في النثر والشعر وتزاد في الفاعل والمفعول به والمبتدأ، بشرط أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام. فمن زيادتها في الفاعل قولنا: (ما جاء من أحد) والأصل (ما جاء أحد) وزيادتها في المفعول به قولنا (لا تستقبل منهم من أحد) لا تستقبل منهم أحداً.

وزيادتها في المبتدأ، قوله تعالى: { هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ }⁽⁵⁾.

الصواب ما ذهب إليه سيبويه لا يجوز زيادة "من" إلا في النفي أو شبهه.
زيادة الفاء في الخبر:

ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز زيادة الفاء في الخبر، فلا يستقيم عنده (زيد فمنطلق).

وذهب الأخفش إلى أنه تجوز زيادة الفاء في خبر المبتدأ وإليه ذهب الفراء⁽⁶⁾.

معني كلام سيبويه هذا أنه لا يجوز أن تقول، زيد فاضربه فتجعل الفاء في خبر زيد، وتحمل زيد على الابتداء، إذ لا يسوغ أن تزداد الفاء في خبر المبتدأ، أما: زيدا فاضربه، فتتصب زيدا، وتجعل الفاء واقعة في جواب أمر مقدر، أو أن ترفع زيد، وتجعله مبنياً على المبتدأ مظهر أو مضمّر، مثل هذا زيد فاضربه، أو زيد

(1) الاسترلابي، مرجع سابق ، ص(271).

(2) أبي علي النحوي ، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، ص(242).

(3) سورة فاطر ، الآية (3).

(4) الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، ج 1 ، ص(190).

(5) سورة فاطر ، الآية (3).

(6) السيوطي ، مرجع سابق ، ص (56).

فاضربه، وفي هذه الحالة الفاء واقعة في جواب للجملة قبلها، أو هي عاطفة جملة على جملة. فالذي سوغ وقوع الفاء أنها أفادت معني⁽¹⁾.

أجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ نحو (زيد فمنطلق) وأجاز الفراء دخولها في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط وخبره أمر أو نهي نحو (زيد فاضربه)، وزيدٌ فلا تضربه،

وأجاز أبو اسحاق في قوله تعالى: { هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ }⁽²⁾. إن هذا مبتدأ وفليذوقوه خبر والصحيح المنع⁽³⁾.

أما إذا تضمن المبتدأ معني الشرط جاز دخول الفاء على خبره وذلك على نوعين: الاسم الموصول، والنكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً لقوله تعالى: { الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالْثَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ }⁽⁴⁾.

أما إذا دخلت ليت أو لعل لم تدخل الفاء بالإجماع ، جوز الزمخشري في الكشف اقتران الخبر بالفاء مع كون الصلة ماضية. قال تعالى { وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيحُهُمْ }⁽⁵⁾. قال: الموصول "مبتدأ ضمن معني الشرط فوق خبره خبره مع الفاء⁽⁶⁾.

وجوز الأخفش دخول الفاء في كل خبر وأستدل لقول الشاعر

وَقَائِلَةٌ حَوْلَانَ فَأَنْكِحْ فَنَاتَهُمْ وَأَكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خُلُوْ كَمَا هِيَ⁽⁷⁾

(1) هدى جنهويتشي ، مرجع سابق ، ص(57).

(2) سورة ص ، الآية (57).

(3) الاندلسي ، ارتشاف الضرب ، ت (745هـ) ، ج 2 ، ص(69).

(4) سورة البقرة ، الآية (274).

(5) سورة النساء ، الآية (33).

(6) زكريا شحاتة محمد الفقي، نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق ، ص (34).

(7) قائله مجهول: الشاهد في قوله (فأنكح) فالفاء زائدة عند الأخفش وغير زائدة عند سيبويه

فالجمهور أولوا ذلك على أن (خولان) خبر (هو) محذوفة⁽¹⁾. فالفاء في (فانكح) زائدة عند الأخفش و(خولان) مبتدأ و(انكح) خبره، أما عند سيبويه غير زائدة، والأصل: هذه خولان فانكح فتاتهم⁽²⁾.

أختلف في دخول بعض النواسخ على المبتدأ، إذا كان موصلاً تضمن معني الشرط. فجوز الجمهور ذلك، ومنعه الأخفش، لأن ما تضمن معني الشرط لا يعمل فيه ما قبله. فإذا كان الناسخ (إن) أو (أن) أو (لكن) فإنه يجوز دخول الفاء معها، لأنها ضعيفة العمل، ولا يتغير المعني بدخولها، لذي كان مع الابتداء بخلاف أخواتها ليت، ولعل، وكان، فإنها قوية العمل، مفيدة للمعنى، فقوي شبهها بالافعال⁽³⁾.

(¹) السيوطي، مرجع سابق، ص (59).

(²) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ص

(³) السيوطي، مرجع سابق، ص (60).

المبحث الثالث: قضايا متفرقة

عمل لات عمل ليس:

ذهب سيبويه إلى أن لات تعمل عمل ليس وليها، إما الاسم مرفوعاً أو الخبر منصوباً، وهو دائماً (الحين) فإذا جاء ما بعدها منصوباً، اعرب خبراً، والاسم محذوف، وإذا جاء ما بعدها مرفوعاً اعرب اسماً والخبر محذوف.

ذهب الأخفش إلى أن لات غير عاملة فهي حرف لا محل له من الاعراب، فإذا وليها مرفوع أعرب مبتدأ خبره محذوف وإذا تليها اسم منصوب اعرب مفعول به لفعل محذوف، وقدر المحذوف في قوله (ولات حين مناص) هكذا ولات أرى حين مناص⁽¹⁾.

(لات) ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من (لا) و (التاء) ك (إنما)

ذهب الأخفش والجمهور: إلى أنها (لا) ريدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت، ثم، ورب، فقيلاً، ثم، ربت⁽²⁾.

وذهب ابن الطراوة إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما زيدت كما زيدت على (الحين) كقول الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطمعون زمان أين المطعم⁽³⁾

والتزموا إلا بذكر الجزء أن معها بل لابد من حذف أحدهما والأكثر حذف الاسم، وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين في الآية قال تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} أي ولات الحين، حين مناص. أو ولات حين مناص لهم.

وأشار المصنف إلى ما ذكره سيبويه أن (لات) لاتعمل إلا في الحين، وأختلف الناس فيه، فقال قوم أنها لا تعمل إلا في لفظ (الحين) ولاتعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها.

(1) سورة ص، الآية (3). وتكملتها (كم أهلكنا قبلهم من قرن فنادوا).

(2) السيوطي، مرجع سابق، ص (399).

(3) البيت لأبي وجزة السعدي في الأزهية، الشاهد فيه زيادة التاء (حين).

وقال قوم: أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادافه من أسماء الزمان⁽¹⁾.

ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

نَدِمَ البُغَاةَ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمَ والبغى مَرَّتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيَمُ⁽²⁾

وأما ما ذهب إليه سيبويه أنها تعمل عمل ليس، في لفظ الحين خاصة وذلك لأنها تختص في العمل بنوع ما، لا لسبب، كما اعملوا (لن) في (نُدوة) خاصة، والتاء في القسم.

واحتج الأخفش بأن (لات) لا تعمل، لأنه لم يحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبين أي (مذكورين) لأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الاصل، إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع⁽³⁾.

الضمير بعد (لولا) الجارة:

ذهب سيبويه إلى أنه إذا ولى (لولا) ضمير متصل مثل، لولاي، لولاك ، لولاه، كانت لولا جارة والضمير في محل جر وإليه ذهب البصريون.

وذهب الأخفش إلى مذهبين:

الأول: أن الضمير هنا في محل رفع مبتدأ أو كل مافي الأمر أن العرب أنابت فيها الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع أي كأنهم أنابوا مثل لولاك عن لولا أنت كما عكسوا (ما أنا كانت ولا أنت كانا).

والثاني: إلى أن الضمائر المتصلة، حروف خطاب أو غيبة أو متكلم لا محل لها من الإعراب وعليه ذهب الكوفيون.

(1) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج 1 ، ص (319).

(2) قيل أنه لرجل من طي، ولم يسموه، وقال العيني قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، وقيل لمهلل بن مالك الكنانى ، الشاهد فيه: قوله (ولات ساعة مندم) حيث أعمل (لات) في لفظ (ساعة) وهي بمعنى الحين ، وليست من لفظه وهو مذهب الفراء. نفس المرجع ، ص (320)

(3) السيوطي، مرجع سابق ، ص (124).

واختار صاحب رصف المباني مذهب الأخفش، أن يحكم عليها بالبقاء على أنها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه⁽¹⁾.

فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف.

وحجة سيبويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم لأن الحرف أضعف من الاسم⁽²⁾.

ذكر ابن هشام أنه إذا ولى لولا مضمرٌ فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} ⁽³⁾. وسمع قليلاً (لولاي ، لولاك ، لولاه) خلافاً للمبرد.

قال ابن هشام في كتابه (المغني) أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو (لولاك وزيد) تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر، وهذا رداً لقول الأخفش الثاني (إنما وقعت في الضمائر المنفصلة، ولم تقع في الضمائر المتصلة)⁽⁴⁾.

وذكر صاحب رصف المباني: إذا دخلت لولا على المضمر الذي صيغته الخفض، نحو "لولاك، لولاي، لولاه" ونحو قول الشاعر

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى⁽⁵⁾

أنكر المبرد أن يقع بعد لولا ضمير من الضمائر المتصل التي تكون في محل نصب أو في محل جر، لأنه لم يرد من لسان العرب⁽¹⁾.

(1) ابن أم قاسم المرادي ، الوراق ، العين الداني في حروف المعاني ، ج 1 ، ص (103).

(2) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المباني ، ص (296).

(3) سورة سبأ ، الآية (31).

(4) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص (600).

(5) البيت ليزيد بن العلم بن أبي العاص. المعنى: كثير من مشاهد الحروب لولا وجودي معك فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه، (يقصد ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص) الشاهد هو لولاي حيث اتصلت (لولا) بالضمير الذي أصله أن يقع في محل الجر والنصب، وفيه رد على المبرد الذي أنكر هذا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أن لولا حرف ابتداء والضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء.

ترخيم الاسم الثلاثي:

منع سيبويه ترخيم الاسم الثلاثي وتبعه البصريون والكسائي مؤسس المدرسة الكوفية.

أما الاخفش ذهب إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي مثل تقول يا حك لمن اسمه (حكم) ونحو يا (عُن) لمن اسمه (عُنق) وتبعه الكوفيون والفراء.

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت، ومنه قوله:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُراءَ وَلَا نَزْرُ⁽²⁾

في الاصطلاح: حذف أواخر الكلم في النداء نحو يا (سعا) والأصل يا (سعاد)⁽³⁾.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً، لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهية نحو (يد) و (دم) والأصل (يدي) ، (دمو) بدليل قولهم (دموان) وقد قال بعضهم: إن دماً من ذوات الياء واحتج بقول الشاعر⁽⁴⁾.

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبْحَنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

والأكثر على أنه من ذوات الواو، إلا أنهم استغلوا الحركة على حرف العلة فيهما، لأن الحركات تستقل على حرف العلة، فحذفوه طلباً للتخفيف وفراراً من الاستتقال، فبقيت يَدٌ و دَمٌ .

(¹) بهاء الدين عبد الله بن عقيل محمد محي الدين عبد الحميد ، شرح ابن عقيل ، ط4، ربيع الأول 1385هـ - يوليو 1965م ج2 ، ص (7-8).

(²) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة.

الشاهد فيه قوله: "رخيم الحواشي" حيث استعمل كلمة "رخيم" في معنى الرقة وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

(³) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج2 ، ص (287-288).

(⁴) البيت اختلف العلماء في نسبه فنسبه بعضهم للعيني فيما نقله عنه البغدادي ، الشاهد فيه "الدميان" حيث أتى بمثنى الدم وجعل لأمه ياء.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالو: الدليل على أنه لايجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم في عُرْف النحويين إنما هو حذفٌ دخل في الاسم المنادي إذا كثرت حروفه، طلباً للتحقيق، وذلك لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به، فدل على ما قلناه⁽¹⁾.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم (يجوز الترخيم لأن في الأسماء ما يماثله نحو (يِد ، دِم) فالجواب عن هذا من وجهين.

الأول: إن هذه الأسماء قليلة الاستعمال، بعيدة عن القياس. فقلتها في الاستعمال، لأنها كلمات يسيرة معدودة. أما بعدها عن القياس. لأن حرف لا يحذف إلا إذا كان ما قبله ساكناً أو متحركاً. فإن كان ساكناً فيعني ألا يحذف كما لا يحذف من ظبي ، وغزو، لأن الحركات تكون ثقيلة على حرف العلة.

أما إذا كان ما قبله متحرك فعلياً أن نقلبه ألفاً ولا نحذفه كقولك رَحَى ، وعصا ، لأن أصلها رحيان، عصوان، تحركت الياء والواو، وفتح ما قبلها، قلبوا كل واحدة منهما ألفاً استئقلاً للحركات على حرف العلة.

الثاني: أنا نقول: قياس محلّ الخلاف على يِد وِدِم ليس بصحيح، لأنهم حذفوا الياء والواو لاستئقال الحركات على حرف العلة. أما الترخيم فوضع لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه.

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكناً فإنه لا يجوز ترخيمه⁽²⁾.

وقد علل سيبويه تخصيص الترخيم بالمنادي دون غيرها إذ قال (أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرتة في

(1) الأتباري ، مرجع سابق ، ص(358-359).

(2) المرجع نفسه ، ص(360).

كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التتوين. فوافق بهذه العلة الزجاجي، وابن عصفور، والرضي، الجامي، ونقلها السيوطي⁽¹⁾.

وحجة سيبويه أنه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي لأن الاسم الثلاثي لم يجر ترخيمه بأن أقل الأصول ما كان على ثلاثة أحرف، وهذا ما علله الخليل، فإذا حذفت من الخمسة حرفاً الحقنه بالأربعة وإذا حذفت من الأربعة بلغت الثلاثة وإذا بلغت الثلاثة لم يجر أن تحذف منه شيئاً لأنه لم يكن دونها شيء من الأصول فتبلغه لأنها هي الغاية⁽²⁾.

حاشا في الاستثناء:

ذهب سيبويه إلى أن حاشا في الإستثناء حرف دائماً بمنزلة (إلا) لكنها تجر المثني، وعليه ذهب البصريين.

ذهب الاخفش والزجاج والمبرد وأبو زيد والفراء إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليل فعلاً متعدياً جامداً لتضمه معني (إلا) وذهب الكوفيون إلى أن حاشا في الإستثناء فعل ماضٍ.

لا ينكر سيبويه أن ينطق بها فعلاً في غير الإستثناء أما في الإستثناء حرف، فتقول حاشا له أن يفعل كذا، معناه جانب لك في السوء.

أما ابن سيده⁽³⁾. قال: أن حاشيت بمعنى استثنيت وحاشا بمعنى استثنى.

وثبت بالنقل الصحيح أن العرب تنصب الاسم بعدها في الاستثناء، وتجره، فإذا انجر كُنَّ حروفاً وإذا انتصب كُنَّ أفعالاً.

منع سيبويه دخول (ما) على حاشا في الاستثناء وإليه ذهب البصريين، وأجاز بعضهم ذلك على قلة وهو مسموع من كلامهم⁽⁴⁾.

(1) اللال النحوية، مرجع سابق، ص(225).

(2) المرجع نفسه، ص(227).

(3) هو علي بن إسماعيل، المتوفي سنة 458هـ.

(4) الأندلسي، إرتشاف الضرب، ص(319).

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه يتصرف والدليل على أنه يتصرف قول النابغة:

ولا أرى فاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ ولا أحاشي من الأقوام من أحد⁽¹⁾

وإذا كان متصرف فيجب أن يكون فعلاً، لأن التصرف من خصائص الفعل.

ومنهم من قال: أن لام الخفض تتعلق به، قال تعالى {حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا} (2). وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف، ولأن الحرف لا يتعلق بالحرف، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله في الكلام.

أن حاشا فعل لأن يدخله الحذف، والحذف إنما يكون في الفعل لا الحرف، كما قرأ الفراء قوله تعالى (حاشى لله) (حاش لله) باسقاط الألف وهو مكتوب في المصاحف فدل على أنها فعل⁽³⁾.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أن حاشا حرف وليس فعل لانه لايجوز دخول (ما) على حاشا فلا يقال (ما حاش زيدا) يقال حاشا زيدا⁽⁴⁾.

أما الأخفش فإنه يجيز الحاق (حاشا) ما المصدرية⁽⁵⁾.. وأنشد قول الشاعر

رأيت الناس ما حاشا قريشاً فإننا نحن أكثرهم فعلاً⁽⁶⁾

فالدليل على أنها حرف (قول البصريين) قال الشاعر:

حاشاً أبى ثوبان إنَّ بهِ ضناً عن المَلْحَةِ والشَّئِمْ⁽⁷⁾

(1) البيت من البسيط، وهو في الديوان، خزنة الأدب (243/3)، ابن يعيش (85/2)، الشاهد فيه "وما أحاشي" حيث جاء "حاشا" فعلاً متصرفاً متعدياً.

(2) سورة يوسف، الآية (31).

(3) الأتباري، مرجع سابق، ص (241-242).

(4) المرجع نفسه، ص (242).

(5) محمد بن الحسن الصايغ، اللحة في شرح الملح، ج 1، ص (5239).

(6) من الوافر وهو الأخطل، الشاهد فيه "حاشا قريشاً" حيث أدخل ما المصدرية على حاشا.

(7) قيل أنه منسوب للجمع الأسدي واسمه منقذ بن الطماح، الشاهد فيه قوله "حاشا أبي ثوبان" فقد استدل به الشارح على أن حاشا تجر ما بعدها.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أن حاشا فعل متصرف في قول النابغة
(وما احاشى من الأقوام من أحد)⁽¹⁾.

فإن قوله (أحاشى) ما خوذ من لفظ (حاشا) وليس متصرفاً منه كما قال
(بسم، حمدل) مأخوذة من بسم الله ، والحمد لله).

أما قولهم (إن لام الجر تتعلق به) قوله تعالى: {حَشَ لِلَّهِ} ⁽²⁾. فإن اللام لا
تتعلق بشيء، بل زائدة، مثل قوله تعالى {لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} ⁽³⁾. فالتقدير فيه
(يرهبون ربهم) فاللام زائدة لا تتعلق بشيء أما قولهم (يدخله الحذف) فالحذف لا
يكون في الحرف وهذا من وجهين:

أحدهما: إن الأصل عند بعضهم في (حاشا) (حاشى) بغير ألف وإنما زيدت
فيه الألف، وقد أنكر هذه القراءة عمرو بن العلاء سيد القراء، لأن العرب لا تقول
(حاش لك) ولا (حاشك) وإما تقول (حاشا لك وحاشاك)، قال عيسى بن عمر
الثقفى ⁽⁴⁾. كان من الموثوق بعلمهم في العربية: إن العرب كلها تقول (حاشا لله)
بالألف وهذه حجة لأبي عمرو ⁽⁵⁾.

الثاني: أن الأصل في (حاشى) بالألف ، وإنما حذفت لكثرة الإستعمال.
والصحيح ما ذهب إليه سيبويه والبصريون ⁽⁶⁾. أنها حرف جر وليست فعلاً
لأنه لا يجوز دخول (ما) عليها كسائر الأفعال الاستثناء من: (ما خلا زيدا) ولأنهم
قالوا: (حاشاي) فلو أنها فعل لقليل (حاشاني) بنون الرقابة ⁽⁷⁾.

قال الشاعر:

في فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلَيبَ إِلَهُهُمْ حاشاي إِنِّي مُسَلِّمٌ مَعْذُورٌ ⁽⁸⁾

(1) تقدم تخريج البيت في السابق.

(2) سورة يوسف ، الآية (31).

(3) سورة الأعراف ، الآية (154).

(4) عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد ، إمام النحو والعربية والقراءة ، ومن مصنفاته في النحو "الإكمال والجامع" ، توفي 149 هـ.

(5) الأتبارى ، مرجع سابق ، ص(246).

(6) المرجع نفس ، ص(209).

(7) عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، ص (178).

(8) قيل أنه منسوب للأسدي ، الجنى الداني ، وأوضح المسالك.

(ما) في جملة التعجب:

ذهب سيبويه إلى أن ما في جملة التعجب في مثل (ما أحسن السماء) نكرة تامة مبتدأ والجملة الفعلية بعدها خبره.

وذهب الأخفش إلى مذهبين

الأول: أنها اسم موصول، والجملة الفعلية بعدها صلتها والخبر محذوف.

الثاني أنها نكرة موصوفة، في محل رفع نعت، والخبر محذوف.

فمذهب الاخفش أنها موصولة والفعل الذي بعدها صلة والخبر محذوف والتزم حذفه كما التزم حذف المبتدأ الواقع بعد لولا، إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً لأن ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلا في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت نحو مررت بما مُعجب لك، وهذا فاسد لأنه إذا جعلها موصولة كانت معرفة فينا قض ذلك معني التعجب لأن التعجب لا يكون إلا من خفي السبب أي تحرز مما هو غير خفي السبب كالألوان فلا يجوز التعجب بها أصلاً.

أما حذف الخبر لا يخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إيهام فيه، وباطل أن يكون لغير دلالة لأن الحذف من غير دلي غير موجود في كلام العرب⁽¹⁾.

أما مذهب سيبويه أنها اسم تام وهي مبتدأ وما بعدها في موضع خبر.

فإن قيل: إن ذلك يؤدي إلى ما ذكره الأخفش من الابتداء بالنكرة من غير شرط فالجواب: إن الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب، فجاز لذلك كما جاز (عَجَبٌ لزيد).

فإن قيل فإن (ما) لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلا في الشرط والاستفهام، فالجواب، إن ذلك قد جاء قليلاً، حكى من كلامهم غسلته غسلًا نعماً، والأمر (ما جدع قصير أنفه)⁽²⁾.

(1) ابن عصفور ، مرجع سابق ، ص (582).

(2) قصير هو صاحب خزيمة الأبرش والآخر بثأره من الزبأ في القصة المعروفة، وهذا القول روي عنها حينما رآته يدخل المدينة وقد جدع أنفه احتيالاً وتمويهاً.

ألا ترى أن (ما) لا يخلو أن تكون زائدة أو غير زائدة لأنه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو (نعم) من فاعل ظاهر أو مضمّر، فثبت أنها اسم وليس لها صلة⁽¹⁾.

وافق ابن مالك في التسهيل سيبويه حيث قال ينصب المتعجب منه مفعولاً بموازن (أفعل فعلاً لا اسملاً خلافاً للكوفيين غير الكسائي مخبراً عن (ما) متقدمة بمعنى شيء لا استفهامية خلافاً لبعضهم، ولا موصولة خلافاً للأخفش في أحد قوليه⁽²⁾.

والصواب عندي ما ذهب إليه سيبويه.



(¹) ابن عصفور ، مرجع سابق ، ص (583).
(²) سهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص (599).

المقارنة بين المذهبين

إن مذهب سيبويه هو مذهب البصريين عامة، أما مذهب الأخفش فهو مذهب وسط بين مذهبي الكوفيين والبصريين، لأنه يميل أحياناً إلى مذهب الكوفيين أو يوافقه، ولأنه عاش بين الكوفيين فترة طويلة، ودل على ذلك أن أبناء الكسائي تأدبوا على يده.

إن معظم النحاة يؤيدون سيبويه أكثر من تأييدهم للأخفش.

تلاحظ الدراسة أحياناً ظاهرة تعدد المذاهب في المسألة الواحدة عند الأخفش، ولا ترى ذلك عند سيبويه فمثلاً في مسألة الضمير بعد لولا الجارة، ما التعجيبة. اعتاد سيبويه أن يبني مذهبه على كثرة الاستعمال، أما الأخفش يبني أحياناً على القليل وأحياناً على الشاذ من كلام العرب لأنه لا يهتم بعادة العرب اللغوية.



الختاتمة:

لقد حاولت في هذا البحث الوقوف على مسائل خلاف الأخفش عن سيبويه. إذ أني وقفت على خمس عشرة مسألة خلافية في الكتب المتقدمة على حيث مسائل الخلاف بين الشيخين في الكتب كثيرة. ثم تحدثت عن كل من الأخفش وأستاذه (سيبويه) مبينة حياتهما من حيث المولد، والنشأة، والصفات ورأي العلماء فيهما. ثم ذكرت شيخوهما وتلاميذهما تبيناً لرسوخ قدمهم في علم العربية فقد أخذوا العلم من شيوخ. فلما جاء الزمان بمثلهم وعلى رأسهم "سيبويه" الذي سار على علم الخليل حتي أصبح من بيننا كتابة الذي قرأه الأخفش على الكسائي وساعده كل من المازني والجرمي.

الأخفش هو أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، بل هو الذي فتح باب الخلاف، فخالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل النحوية، فهي لا تحصى في الكتب القديمة إذ بلغت ما يقارب مائة واحد في ارتشاف الضرب وحده .

أكثر سيبويه من التحليلات ويظهر ذلك التحليل، أن حروف الجر الزائدة، كلما التقى بها تعبير نصّ عليها، فمثلاً، مَنْ الزائدة مع الاستفهام والنفي في المبتدأ أو الفاعل مثل (هل من طعام) أي هل (طعام).

فقد تابع كثير من الكوفيين الأخفش في بعض المسائل فالكسائي إمام الكوفة كان يذهب مذهبه في أن مِنْ الجارة تزداد في الإيجاب مثل (ولقد جاءك من نبأ المرسلين) وفي لولا قد تأتي بمعنى هلا.

وتابعه الفراء في كثير من الآراء، ومن ذلك جواز ترخيم الاسم الثلاثي وكان يمنع ذلك سيبويه: فلا تقول في نداء الثلاثي في مثل (حكم) يا حك بالترخيم.

وأيضاً تابعه في أنه يجوز الوصف على معمولي عاملين مختلفين في مثل (في الدار زيد والحجرة عمرو) بعطف الحجرة على الدار وعمرو على زيد.

وعلى هذا النحو كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه والقواعد النحوية والصرفية المثبتة في كتابه، وهو خلاف بناء الأخفش على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة. حتى ليصبح إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
يُخْرِجَ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَائِهَا	البقرة	61	40
وَأَنْتُمْ عَنْكُمُوهَا فِي الْمَسْجِدِ	البقرة	187	29
وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ	البقرة	217	17
وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ	البقرة	271	40
الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً	البقرة	274	43
فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ	البقرة	274	43
أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٍ عَمِلَ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى	آل عمران	195	41
	آل عمران		
وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ	النساء	1	19 – 16
وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَعَاثُوهُمْ تَصِيبُهُمْ	النساء	33	43
أَيِّمَانًا تَكُونُوا بِذَرْكِكُمْ أَلْمُوتِ	النساء	78	37
وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ	النساء	127	17
لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ	النساء	162	20 – 17
إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ	النساء	163	29
إِنْ أَمْرُهُمْ هَٰذَا هَلْ لَّيْسَ لَهُ وَلَدٌ	النساء	176	30
وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْسَلِينَ	الأنعام	34	39
وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ	الأنعام	137	22 – 21 23 –
أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ	الأنعام	137	22 – 21 23 –
لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ	الأعراف	154	52
وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ	التوبة	6	30
حَسَّ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا	يوسف	31	52 – 51
إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ	الأحزاب	56	5 – 4
قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ	سبأ	24	14

47	31	سبأ	لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ
42	3	فاطر	هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ
45	3	ص	كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتْ حِينَ مَنَاصٍ
43	57	ص	هَذَا فَلْيَذُقُوهُ حَمِيمٌ
41	53	الزمر	إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً
14	3	الجاثية	إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ
14	4	الجاثية	وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ
14	5	الجاثية	وَلَاخِلْفَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ
27	6	الطلاق	وَلِإِنْ كُنَّ أُزُلَّتِ حَمَلٌ
40	4	نوح	يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ
29	4	التين	فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ
35 – 34	1	البينة	لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ الْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ



فهرس الشواهد الشعرية

البيت	القاتل	رقم الصفحة
كشأ طوى من بلد مختاراً من يأسه اليأس أو حذر	رؤبة بن العجاج	41
هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما	عمرو بن قمنة	21
فأصبحت بعد خطّ بهجتها كأنّ قفراً رسومها قلماً		20
لما رأث ساتيدماً استعبرتّ لله درّ اليوم من لامها		22
وكم موطنٍ لولاي طخت كما هوي بأجرامه من قلة النيق منهوي	يزيد بن الحكم بن أبي الماضي	47
وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا		43
فاليوم قرنت تهجوناً وتشتبنا فاذهب فما بك والأيام من عجب		18
إذا قصرت أسافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب	قيس بن الخطيم	31
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد		51
لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيّم الحواشي لا هراء ولا نزر	زي الرمة غيلان بن عقبة	48
لعب الرياح، بها، وغيرها بعدي سوافي المور والقطر	زهير بن أبي سلمى	34
وينمي لها حبها عندنا فمن قال من كاشح لم يضر	عمر بن أبي ربيعة	39
وباشر راعيها الصلا بلبانه وجنبه حرّ النار ما يتحرّف	الفرزدق	15
تعلق في مثل السوّاري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نقانف	مسكين الدرامي	18
كما خطّ الكتاب بكفّ يوماً يهودي يقارب أو يزيل		22
حاشا أبي ثوبان إن به ضناً عن الملحاة والشتم	الجميع الأسدي	51
العاطفون تحين ما من عاطف والمطمعون زمان أين المطعم	أبي وجزة السعدي	45
ندم البغاة ولات ساعة مندم والبعي مرتع مبتغيه وخيم	مهلول بن مالك الكنانى	46
فلو أنا على حجر دبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين		48
رأيت الوليد بن يزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله	ابن ميادة	29
تنورنّها من أدراعات وأهلها بيئرب أدنى دارها نظر عالي	إمرئ القيس	28

قائمة المصادر والمراجع:

- 1/ إبراهيم بن السري بن سهيل أبو إسحاق الزجاج ، معاني القرآن ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ - 1988م.
- 2/ ابن أم قاسم المرادي ، العين الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة - محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان، ط1 ، 1413هـ - 1992م.
- 3/ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ، تفسير الكشاف ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1407هـ.
- 4/ أبو بركات الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق فوزي عطوى، دار الكتب ، بيروت ، 1980م.
- 5/ أبو بكر محمد بن السري بن سهيل النحوي المعروف بابن السراج ، (ت 316هـ) ، الأصول في النحو ، تأليف: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، ط4 ، ج2 ، 1406هـ - 1986م.
- 6/ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (الفراء) ، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ط1.
- 7/ أبو عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، تحقيق: محمد فؤاد السيد، القاهرة، مكتبة الخانجي ، ط1 ، 1417هـ.
- 8/ أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، إشراف: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1419هـ - 1998م.
- 9/ أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان ، وفيات الأعيان، تحقيق: د. يوسف علي طويل - د. مريم قاسم طويل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1419هـ - 1998م.
- 10/ أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، المغتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى، القاهرة، ط1، 1415هـ-1994م.

- 11/ أبي الفرج بن الجوزي ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، طبعة حيدر أباد ، 1938م.
- 12/ أبي حيان الاندلسي ، ت (745هـ) ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق وتعليق: د. مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، 1408هـ - 1987م.
- 13/ أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، أخبار النحويين البصريين ، اعتنى بنشره فرينس كرنكو ، خزانة الكتب العربية ، المطبعة الكاثوليكية.
- 14/ أبي علي النحوي ، المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات ، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد.
- 15/ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، معاني القرآن ، تحقيق: فائز فارس.
- 16/ اسعد خلف العوادي ، العلل النحوية في كتاب سيبويه ، ط1 ، 2009م ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان .الأردن.
- 17/ الإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ت: 5761 ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، ط2 ، 1420هـ - 2000م.
- 18/ الأنباري ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، حققه ، د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ، الأردن . الزرقاء.
- 19/ بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، شرح ابن عقيل ، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر 1405هـ - 1985م.
- 20/ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، ج1، دار البحوث العلمية، 1395هـ-1975م.
- 21/ جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القنطي ، أنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ط1، 1371هـ - 1952م.
- 22/ جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وخرج شواهد: محمد علي، دار الكتب الإسلامية، ط1، 1399هـ - 1979م.

- 23/ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيلاني الأندلسي ، شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد.
- 24/ جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ابن منظور) ، لسان العرب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر.
- 25/ الحافظ جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط2 ، 1979م.
- 26/ حمدي على المهدي ، الكنوز الذهبية في شرح وإعراب شواهد سيبويه الشعرية، مطبعة الآداب والنحو.
- 27/ الحنبلي، الاختبار في القراءات، تحقيق: عبد العزيز بن ناصر السيد، 1417هـ.
- 28/ رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، 1395هـ - 1975م.
- 29/ رضى الدين الاسترأبادي ، شرح الرضي على الكافية ، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي - يحيى بشير مصطفى ، جامعة قار يونس، ليبيا ، طرابلس ، ط1 ، 1417هـ - 1966م.
- 30/ رضى الدين محمد الحسن الاسترأبادي ، شرح كافية ابن الحاجب ، وضع حاشيته: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، 1416هـ - 1998م.
- 31/ زكريا شحاتة محمد الفيقي، نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق ، ط1 ، 1407هـ - 1986م.
- 32/ الشيخ/ خالد بن عبد الله الأزهرى ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ج1 ، ط2 ، 2006م - 1427هـ.
- 33/ صلاح الدين خليل الصغري ، الوافي بالوفيات ، تحقيق: محمد لاشين ، طبعة استنبول 1931م.

- 34/ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري ، أسرار العربية ، تحقيق: محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1418هـ - 1997م.
- 35/ عبد القادر البغدادي ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العربي، القاهرة ، 1387هـ - 1967م.
- 36/ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحقيق: د. طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية، ط1 ، 1987م.
- 37/ عمرو بن قمنبر (سيبويه)، الكتاب، تعليق: د. إميل بديع يعقوب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ - 1988م.
- 38/ محمد بن الحسن الصايغ ، اللحة في شرح الملحة ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط1 ، 1424هـ - 2004م.
- 39/ محمد بن محمد الدمشقي ، ابن الجذري ، النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ج2.
- 40/ محمد بن محمد الدمشقي بن الجذري، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1.
- 41/ موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش الموصلي ، شرح المفصل، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1422هـ - 2001م.
- 42/ هدى جنهوينشى ، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شرح الكتاب حتي نهاية القرن الرابع الهجري.
- 43/ ياقوت الحموي ، معجم الأدباء ، تحقيق: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 1993م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
المقدمة	3 – 1
الفصل الأول: حياة الأخفش وسيبويه	
المبحث الأول: حياة سيبويه	4
اسمه – لقبه – تلاميذه	4
آراء العلماء في سيبويه	5
منهجه في كتابه	5
مميزات الكتاب	6
وفاته	7
اختلاف علماء العرب في وفاته	7
صلة الأخفش بسيبويه	7
المبحث الثاني: حياة الأخفش	8
اسمه – مولده – صفاته	8
شيوخه	9
تلاميذه	10
مصنفاته	11
مبلغه من العلم	12
وفاته	13
الفصل الثاني: مسائل خلافية بين الأخفش وسيبويه	
المبحث الأول: المجزورات	14
1- العطف على عاملين	14
2- العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض	16
3- الفصل بين المضاف والمضاف إليه	20
المبحث الثاني: إعراب الاسم	24
1- إعراب المثني وجمع المذكر السالم	24

26	2-إعراب جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف
	الفصل الثالث: قضايا نحوية
32	المبحث الأول: في العوامل
32	1-العامل في المفعول به
34	2-عامل الجزم في فعل الشرط
36	3-العامل في المبتدأ والخبر
39	المبحث الثاني: حروف الزيادة
39	1-زيادة حرف الجر "من"
42	2-زيادة الفاء في الخبر
45	المبحث الثالث: قضايا متفرقة
45	1-عمل لات - عمل ليس
46	2-الضمير بعد "لولا" الجارة
48	3-ترخيم الاسم الثلاثي
50	4-حاشا في الاستثناء
53	5-"ما" في جملة التعجب
55	المقارنة بين المذهبين
57 – 56	الخاتمة
59 – 58	فهرس الآيات
60	فهرس الشواهد الشعرية
64 – 61	المصادر والمراجع
66 – 65	فهرس الموضوعات